

الجمهورية العربية المتحدة

الريثاق

قدمه

الرئيس جمال عبد الناصر

إلى

المؤتمر الوطني للقوى الشعبية

يوم ٢١ مايو ١٩٦٢

الجمهورية العربية المتحدة

الريثاق

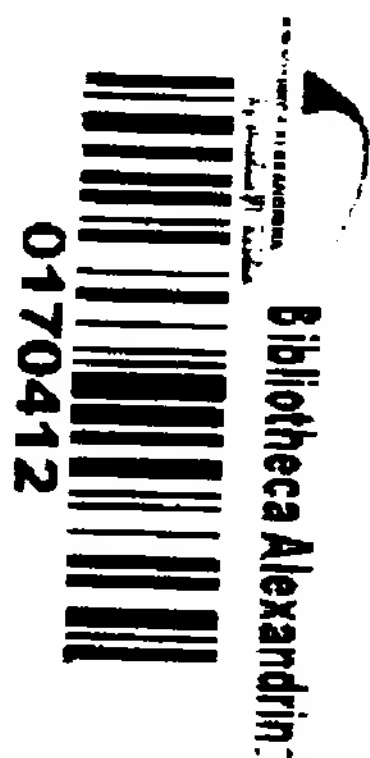
وقدمه

الرئيس جمال عبد الناصر

إلى

المؤتمر الوطني للقوى الشعبية

يوم ٢١ مايو ١٩٦٢



عبدالعزيز عيرهاك

السلام

دوتانون الانحساد الاشتراكي العربي

الباب الأول

نظرة عامة

ان يوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ كان بداية مرحلة جديدة ومجيدة فى تاريخ النضال المتواصل للشعب العربى فى مصر .

ان هذا الشعب ، فى ذلك اليوم المجيد ، بدأ تجربة ثورية رائدة فى جميع المجالات ، وسط ظروف متناهية فى صعوبتها وظلامها وأخطارها .

ويمكن هذا الشعب بصدقه الثورى ، وبارادة الثورة العتيدة فيه ، أن يغير حياته تغييرا أساسيا وعميقا فى اتجاه آماله الانسانية الواسعة .

ان اخلاص الشعب المصرى لقضية الثورة ، ووضوح الرؤية أمامه ، واستمراره الدائب فى مصارعة جميع أنواع التحديات ، قد مكنته دون أدنى شك من تحقيق نموذج رائع للثورة الوطنية - وهى الاستمرار المعاصر لنضال الانسان الحر عبر التاريخ - من أجل حياة أفضل ، طليقة من قيود الاستغلال والتخلف فى جميع صورها المادية والمعنوية .

ان الشعب المصرى ، فى يوم بدء ثورته المجيدة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، أدار ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التى كانت تبدد قواه الايجابية ، وداس بأقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاستبداد والظلم ، وأسقط الى غير ما رجعة جميع السلبات التى كانت تحد من ارادته فى اعادة تشكيل حياته من جديد .

ان طاقة التغيير الثورى التى فجرها الشعب المصرى يوم ٢٣ يوليو تتجلى بكل القوى العظيمة الكامنة فيها ، اذا ما عادت الى

الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التي كانت تتربص بكل عود أخضر
للأمل ، ينبت على وادى النيل العظيم •

لقد كان الغزاة الأجانب يحتلون - على أرضه وبالقرب منها -
القواعد المدججة بالسلاح ، ترهب الوطن المصرى ، وتحطم مقاومته •
وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى ، وتفرض
المذلة والخنوع •

وكان الاقطاع يملك حقوله ، ويحتكر لنفسه خيراتها ، ولا يترك
للملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتحلف بعبد
المحصاد •

وكان رأس المال يمارس ألوانا من الاستغلال للثروة المصرية •
بعد ما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته •

ولقد ضاعف من خطورة المواجهة الثورية لهذه القوى المتحالفة
مع بعضها ضد الشعب ، أن القيادات السياسية المنظمة لنضال
الجماعى قد استسلمت واحدة بعد واحدة واجتذبتها الامتيازات
الطبقية وامتصت منها كل قدرة على الصمود • بل استعملتها بعد
ذلك فى خداع جماهير الشعب تحت وهم الديمقراطية المزيفة •

وحدث نفس الشئ مع الجيش الذى حاولت القوى المسيطرة
المعادية لمصالح الشعب ، أن تضعفه من ناحية ، وأن تصرفه من ناحية
أخرى عن تأييد النضال الوطنى ، بل كادت أن تصل الى استخدامه
فى تهديد هذا النضال وقمعه •

وفى مواجهة هذه الاحتمالات صباح اليوم الثالث والعشرين من
يوليو سنة ١٩٥٢ رفع الشعب المصرى رأسه بالايمان والعزة ومضى
فى طريق الثورة ، مصمما على مجابهة الصعاب والأخطار والظلام ،
هاقدا العزم فى غير تردد على احراز النصر ، توكيدا لحقه فى الحياة
مهما كانت الأعباء والتضحيات •

ان قوة الارادة الثورية لدى الشعب المصرى ، تظهر فى ابعادها
الحقيقة الهائلة اذا ما ذكرنا أن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثورى

من غير تنظيم سياسى يواجه مشاكل المعركة • كذلك فان هذا الزحف الثورى بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثورى

ان ارادة الثورة فى تلك الظروف الحاقلة لم تدع ملك من دليل للعمل غير المبادئ الستة المشهورة التى نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته •

ولقد كان مجرد اعلانها فى حد ذاته - فى جو المصاعب والخطر والظلام - دليلا على صلابة ارادة التغيير الثورى وعنادها الذى لا يلين :

١ - فى مواجهه جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة قناة السويس ، كان المبدأ الأول هو : القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين •

٢ - فى مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالارض ومن عليها ، كان المبدأ الثانى هو : القضاء على الاقطاع •

٣ - فى مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين ، كان المبدأ الثالث هو : القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم •

٤ - فى مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله ، كان المبدأ الرابع هو : اقامة عدالة اجتماعية •

٥ - فى مواجهه المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة ، كان الهدف الخامس هو : اقامة جيش وطنى قوى •

٦ - فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية ، كان الهدف السادس هو : اقامة حياة ديمقراطية سليمة •

ان هذه المبادئ الستة التى أسلمها النضال الشعبى المتواصل الى الطلائع الثورية التى جندتها لخدمته من داخل الجيش والطلائع الثورية التى تجاربت معها تلقائيا وطبيعيا من خارجه ، لم تكن نظرية

عمل ثورى كاملة ، ولكنها كانت فى تلك الظروف دليلا للعمل يمثل عمق هذه الارادة الثورية ، ويلبى احتياجاتها ، ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط الى مداه .

ان الشعب العظيم الذى كتب المبادئ الستة بدم شهادته وبنور الأمل الذى أعطوا حياتهم من أجله . .

والذى دفع بالطلّاع الثورية من أبنائه داخل الجيش وخارجه الى التصدى لمسئولية العمل الثورى . على هدى من هذه المبادئ الستة التى تسلمتها أمانة من كفاح الأجيال .

هذا الشعب العظيم ، مضى بعد ذلك فى تعميق نضاله وفى توسيع مضمونه .

لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى حمل على عاتقه - فى أعقاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - عمليتين تاريخيتين لهما آثارهما الضخمة :

١ - ان هذا الشعب المعلم راح أولا :

يطور المبادئ الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى ، تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة الى أهدافها اللامتناهية .

٢ - ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانيا :

يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ، ويربطها دائما بهذه الآمال ، ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله .

ان هذا الشعب العظيم لم يكتف بأن يقوم بدور المعلم لطلّاعه الثورية . وانما هو فوق ذلك أقام من وعيه حفاظا عليها ، يحميها من شرور الغير ومن شرور النفس كذلك . . ان الشعب لم يكتف بأن يهزم كل محاولة من أعدائه للنيل من طلائعه الثورية ، وانما قاوم كل الانحرافات التى قد تأتى من النسيان أو الغرور ، وظل دائما يرشد طلائعه الثورية الى طريق واجبها .

ان ارادة الثورة لدى الشعب العربى المصرى ، والصدق الذى
صلحت نفسها به ، حققت مقاييس جديدة للعمل الوطنى .

لقد اكدت هذه الارادة صدقها ، انه لا يمكن ان تقوم عوائق
او قيود على امكانية التغيير ، الا احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة .

ان المنطق التقليدى - فى مثل الظروف التى واجهها نضال
الشعب المصرى - كان يغرى بطريق المساومات والحلول الوسط
والتفكير الاصلاحى الصادر عن العطاء والتبرع .

لقد كان ذلك - بالمنطق التقليدى - هو الممكن الوحيد فى
مواجهه السيطرة الخارجية المعتدية ، والسيطرة الداخلية المستغلة ،
وفى غيبة تنظيم سياسى مستعد ، وبدون نظرية كاملة للعمل .

لكن ارادة الثورة فى الشعب المصرى وصدقها تحدث هذا
للمنطق التقليدى وجابته بتفجير طاقات مليئة بامكانيات العمل
المبدع الرائع .

ان يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان موعد هذا التفجير الثورى ،
وفيه استطاع الشعب المصرى ان يعيد اكتشاف نفسه وان يفتح
بصره على امكانيات هائلة كامنة فيه .

ان هذه الامكانيات الهائلة حققت تجربة جديدة فى تاريخ
الثورات ، وان السنوات التى مضت حتى الآن - منذ يوم ٢٣
يوليو سنة ١٩٥٢ - سوف تثبت انها ذخيرة قيمة بالنسبة لنضال
شعوب كثيرة .

ان هذه التجربة اثبتت ان الشعوب المغلوبة على امرها قادرة
على الثورة ، واكثر من ذلك - انها قادرة على الثورة الشاملة .

ان الشعب المصرى خاض خلال هذه التجربة غمار
كثيرة تشابكت معاركها وتداخلت مراحلها ، ثم استطاع فى حقبة
قصيرة من الزمان ان يقهر جميع أعداء ثوراته المتعددة ، وان يخرج
بقوة اندفاع متزايدة الى مرحلة الانطلاق نحو التقدم .

ان الشعب المصرى فى نضاله ضد الاستعمار استطاع ان يشمل
لها عليات طبقات من المجتمع القديم ، كانت قادرة على حداثته بالتظاهر

ياشتراكها معه فى ضرب الاستعمار ؛ بينما هى فى الواقع متصلة فى مصالحها به .

ان حرب التحرير التى كان يمكن بالمفهوم التقليدى أن تحتاج الى وحدة جميع الطبقات فى الوطن ، حققت انتصارها فى الواقع حين حمت نفسها من أى ضربة خائنة فى الظهر .

ان الشعب المصرى خاض معركة التحرير ضد الاستعمار ، ولم تخدعه المظاهر ، وحرص طول المعركة على أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم فى مواصلة الاستغلال .

وفى نفس الوقت فان الشعب المصرى وهو يجابه الثورة من أجل التطوير ، ويحاول تجميع المدخرات وتشجيعها وتحريكها فى اتجاه التنمية ، لم يغب عن باله أن الرأسمالية المحلية الكبيرة استطاعت فى ظروف ثورات وطنية عديدة أن تحول نتائج الثورة الى أرباح لها ، لأنها - بامتلاكها للمدخرات القادرة على العمل فى التنمية - تستطيع أن تحتل لنفسها مواقع الاحتكار التى تحصل منها على كل فوائد هذه التنمية .

ان الشعب المصرى فى ثورته الأصيلة ضرب جميع الاحتكارات المحلية فى نفس الوقت الذى كانت هذه الاحتكارات تتصور أن حاجته اليها بسبب ضرورات التطوير ماسة وشديدة .

ان هذه الثورة الأصيلة هى التى مكنت الشعب المصرى - وهو يتجه بكل جهوده الى الانتاج - أن يتأكد أولا من سيطرته الكاملة على كل أدوات الانتاج .

وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى - ابان نضاله ضد الاستعمار ، كذلك ابان نضاله ضد محاولات الرأسمالية أن تستغل الاستقلال الوطنى لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية - فى نفس هذا الوقت فان الشعب المصرى رفض ديكتاتورية أى طبقة من الطبقات ، وصمم على أن يكون تذويب الفوارق بين الطبقات هو طريقه الى الديمقراطية الكاملة لجميع قوى الشعب العاملة .

وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى ، تحت ظروف هذه الممارك الثورية المتشابكة المتداخلة ، كان مصرا على أن يستخلص ،

للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه ، علاقات اجتماعية جديدة تقوم عليها قيم اخلاقية جديدة وتعبر عنها ثقافة وطنية جديدة .

لقد عبر الشعب المصرى مراحل التطور بحيوية وشباب ، مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع إقطاعى ، بدأ فيه عصر الرأسمالية ، الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى بدون اراقة دماء .

ان هذه الصـور ، من الثورة الشاملة ، تكاد فى الواقع أن تكون سلسلة من الثورات ، وفى المنطق التقليدى حتى حركات ذات طابع ثورى سبقت فى التاريخ ، فان هذه الثورات كان لابد لها أن تتم فى مراحل مستقلة يستجمع الجهد الوطنى قواه بعد كل مرحلة منها ليواجه المرحلة التالية .

لكن العمل العظيم الذى تمكن الشعب المصرى من انجازه بالثورة الشاملة ذات الاتجاهات المتعددة يصنع - حتى بمقاييس الثورات العالمية - تجربة ثورية جديدة .

ان هذا العمل العظيم تحقق بفضل عدة ضمانات تمكن التضال الشعبى من توفيرها .

أولا - ارادة تغيير ثورى ترفض أى قيد أو حد لحقوق الجماهير ومطالبها .

ثانيا - طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير الثورى من سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى والشرعى وهى مصالح الجماهير .

ثالثا - وعى عميق بالتاريخ وأثره على الانسان المعاصر من ناحية ، ومن ناحية أخرى لقدرة هذا الانسان بدورده على التأثير فى التاريخ .

رابعا - فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ، يأخذ منها ويعطيها ، لا يصددها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد .

خامسا - ايمان لا يتزعزع بالله وبرسوله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق والهدى الى الانسانية فى كل زمان ومكان .

وان أعظم تقدير لنضال الشعب العربى فى مصر ولتجربته

الرائدة هو الدور الذى استطاع أن يؤثر به فى حياة أمتة العربية وخارج حدود وطنه الصغير الى آفاق وطنه الأكبر .

ان تجربة الشعب المصرى أحدثت أصداء بعيدة المدى فى نضال أمتة العربية .

ان ثورة الشعب المصرى حركت احتمالات الثورة فى الأرض العربية كلها ، وليس من شك فى أن هذه الحركة كانت أحد الدوافع القوية التى مكنت من النجاح الثورى فى مصر .

ان الأصداء القوية ، التى أحدثتها ثورة الشعب المصرى فى الأفق العربى كله ، عادت اليه مرة أخرى على شكل قوة محركة تدفع نشاطه وتمنحه شباباً متجدداً .

ان ذلك التفاعل المتبادل يؤكد - فى حد ذاته - وحدة شعوب الأمة العربية .

وإذا كانت التجربة الثورية الشاملة قد أقيمت مسئوليتها الأولى على الشعب العربى فى مصر ، فإن تجاوب بقية شعوب الأمة العربية مع التجربة ، كان من الأسباب القوية التى مكنت الشعب المصرى أن ينتصر ، وليس من شك فى أن الشعب المصرى مطالب اليوم بأن يجعل انتصاره فى خدمة قضية الثورة الشاملة فى بقية شعوب أمتة العربية .

ان أصداء النصر الذى حققه الشعب العربى فى مصر لم تقتصر على آفاق المنطقة العربية . وإنما كانت للتجربة الجديدة الرائدة آثارها البعيدة على حركة التحرير فى إفريقيا وفى آسيا وفى أمريكا اللاتينية .

ان معركة السويس . التى كانت أحد الأدوار البارزة فى التجربة الثورية المصرية ، لم تكن لحظة اكتشاف فيها الشعب المصرى نفسه ، أو اكتشفت فيها الأمة العربية امكانياتها فقط . وإنما كانت هذه اللحظة عالمية الأثر ، رأت فيها كل الشعوب المغلوبة على أمرها أن فى نفسها طاقات كامنة لا حدود لها . وانها تقسم على الثورة ... بل ان الثورة هى طريقها الوحيد .

الباب الثالث

في ضرورة الثورة

لقد أثبتت التجربة - وهي مازالت تؤكد كل يوم - أن الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي أن يعبر عليه من المصاعب إلى المستقبل .

فالثورة هي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التي كبلتها ومن الرواسب التي أثقلت كاهلها ، فإن عوامل القهر والاستغلال التي تحكم فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا . وإنما لابد على القوى الوطنية أن تصرعها وأن تحقق عليها انتصارا حاسما ونهائيا .

والثورة هي الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذي أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، فإن وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذي طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة في التقدم ، ولابد - والأمر كذلك - من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات - المعنوية والمادية - للأمة لتحمل هذه المسؤولية .

والثورة بعد ذلك هي الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدي الكبير الذي ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التي لم تستكمل نموها ، لذلك التحدي الذي تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التي تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف . فإنها - بما توصلت إليه من المعارف - تيسر للمتقدمين أن يكونوا أكثر تقدما ، وتفرض على الذين تخلفوا أن يكونوا - بالنسبة إليهم - أكثر تخلفا ، برغم كل ما قد يبذلونه من جهود طيبة لتعويض ما فاتهم .

إن الطريق الثوري هو الجسر الوحيد الذي تتمكن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه وبين ما تتطلع إليه . والثورة

العربية ، أداة النضال العربى الآن وصورته المعاصرة ، تحتاج الى أن تسليح نفسها بعدرات ثلاث .. تستطيع بواسطتها أن تصمد لمعركة المنصير التى تخوض غمارها اليوم ، وأن تنتزع النصر محققة أهدافها من جانب ، ومحطمة جميع الأعداء الذين يعترضون طريقها من جانب آخر .

وهذه القدرات الثلاث هى :

أولا - انوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير والناجى من المناقشة الحرة التى تقمرد على سياط التعصب أو الارهاب .

ثانيا - الحركة السريعة الطليقة التى ستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى ، على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الاخلاقية .

ثالثا - النوصوح فى رؤية الأهداف ، ومتابعتها باستمرار .. وتجنب الاسيىاق الانفعالى الى الدروب الفرعية التى تبتعد بالنضال الوطنى عن طريقه وتهدر جزءا كبيرا من طاقته .

وان الحاجة الى هذه الأسلحة الثلاثة تستمد قيمتها الحيوية من الظروف التى تعيشها التجربة الثورية العربية .. وتباشر تحت تأثيراتها دورها فى توجيه التاريخ العربى .

ان الثورة العربية مطالبة اليوم بأن تشق طريقا جديدا أمام أهداف النضال العربى .

ان عهودا طويلة من العذاب والأمل بلورت فى نهاية المطاف أهداف النضال العربى ظاهرة واضحة ، صادقة فى تعبيرها عن الضمير الوطنى للأمة وهى :

* الحرية .

* والاشتراكية .

* والوحدة .

بل ان طول المعاناة من أجل هذه الأهداف كاد أن يفصل
مضمونها ويرسم حدودها .

لقد أصبحت الحرية الآن ، تعنى حرية الوطن ، وحرية المواطن

وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية ، هى : الكفاية ، والعدل .

وأصبح ضيق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر
الطبيعى لأمة واحدة مزقتها أعداؤها ضد إرادتها وضد مصالحها
والعمل السلمى من أجل تقريب يوم هذه الوحدة ، ثم الاجماع على
قبولها ، تتويجا للدعوة والعمل معا .

لقد كانت هذه الأهداف نداءات مستمرة للنضال العربى .
ولكن الثورة العربية الآن تواجه مسئولية شق طريق جديد أمام
هذه الأهداف .

والحاجة الى طريق جديد لا تصدر عن رغبة فى التجديد لذاته ،
ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية ، وانما لأن الثورة العربية تواجه
ظروفا جديدة ، ولا بد لها فى مواجهة هذه الظروف الجديدة أن تجد
الحلول الملائمة لها .

ومن ثم فإن التجربة الثورية العربية لا تستطيع أن تنقل
ما توصل اليه غيرها .

ومع ان خصائص الشعوب ومقومات الشخصية الوطنية تفرض
خلافاً فى منهاج كل منها لحل مشاكله ، الا أن الخلاف الأكبر هو ما
تقرضه الظروف المتغيرة التى تسود العالم كله وتحكمه ، خصوصا
هذه التغيرات البعيدة المدى التى طرأت على العالم بعد الحرب العالمية
الثانية من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ م .

ان هذه الظروف تأتى بتغيرات شاملة وعميقة على الجو الذى
يجرى فيه النضال الوطنى لكل الأمم .

وليس معنى ذلك أن النضال الوطنى للشعوب وللأمم مطالب

اليوم بأن يَخترع مفاهيم جديدة لأهدافه الكبرى ، ولكن معناه أنه مطالب أن يبرهن بأن يجد الأساليب المسيرة لاتجاه التطور العام والمتفقة مع طبيعة العالم المتغيرة .

أن أبرز التغييرات التي ضربت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً - تعاظم قسوة الحركات الوطنية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، حتى لقد استطاعت هذه الحركات أن تقود معارك عديدة ، ومنتصرة ، ضد القوى الاستعمارية ، ومن ثم أصبح لهذه الحركات الوطنية تأثير عالمي فعال .

ثانياً - ظهور المعسكر الشيوعي كقوة كبيرة يتزايد وزنها المادي والمعنوي يوما بعد يوم في مواجهة المعسكر الرأسمالي .

ثالثاً - التقدم العلمي الهائل الذي حقق طفرة في وسائل الإنتاج فتحت آفاقاً غير محدودة أمام محاولات التطوير .

كما أنه حقق طفرة في أسلحة الحرب بلغت خطورتها إلى حد أنها أصبحت رادعاً يحول دون نشوبها بسبب ما تقدر على إلحاقه من الأضرار بجميع الأطراف في أية معركة .

هذا فضلاً عن التغيير الأساسي المذهل الذي حققه هذا التقدم العلمي في وسائل المواصلات للدرجة أن تلاشت المسافات وسقطت الحواجز التي كانت تفصل ما بين الأمم فعلياً وفكرياً .

رابعاً - نتائج هذا كله في محيط العلاقات الدولية ، وأهمها زيادة تأثير القوى المعنوية في العالم ، كالأمم المتحدة ، والدول غير المنحازة ، وقوة الرأي العام العالمي .

وفي نفس الوقت اضطر الاستعمار تحت هذه الظروف إلى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر ، عن طريق فزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل ، وعن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية ، وعن طريق الحرب الباردة التي تدخل في نطاقها

محاولة تشكيك الامم الصغيرة في قدرتها على تطوير نفسها وعلى الاسهام الايجابي المتكافئ في خدمة المجتمع الانساني .
ان هذه التغيرات الضخمة في العالم تأتي معها بظروف جديدة تؤثر تأثيرا لا جدال فيه على العمل من اجل اهداف النضال الوطني لكل الامم بما في ذلك اهداف الامة العربية .

واذا كانت اهداف النضال العربي هي الحرية والاشتراكية والوحدة ، فان التغيرات العالمية حملت تأثيرها الى وسائل العمل من اجلها .

بتفاعل هذه التغيرات العالمية مع ارادة الثورة الوطنية، لم يعد اسلوب المصالحة مع الاستعمار ومساومته هو طريق الحرية، فان الشعب العربي في مصر تمكن من ان يحمل السلاح بنجاح في بور سعيد دفاعا عن الحرية واستطاع ان يحقق سنة ١٩٥٦ انتصارا حاسما مازالت تتردد أصداؤه ، كما تمكن الشعب العربي في الجزائر من مواصلة الحرب المسلحة اكثر من سبع سنوات اصرارا على الحرية .

كذلك فان العمل الاشتراكي لم يعد حتما عليه ان يلتزم التزاما حرفيا بقوانين جرت صياغتها في القرن التاسع عشر .

ان تقدم وسائل الانتاج ، ونمو الحركات الوطنية والعمالية، في مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات .. وازدياد فرص السلام في العالم بتأثير القوى المعنوية وتأثير ميزان الرعب الذري في نفس الوقت - يخلق ظروفًا جديدة امام التجارب الاشتراكية - تختلف تماما عن الظروف السابقة ، بل انها تستوجب هذا الاختلاف وتحتّمه كضرورة .

والامر كذلك في تجربة الوحدة .. فان النماذج السابقة لها في القرن التاسع عشر - وبرزها تجربة الوحدة الالمانية وتجربة الوحدة الايطالية - لم تعد تقبل التكرار .. وان اشتراط الدعوة السلمية واشتراط الاجماع الشعبي ليس مجرد تمسك بأسلوب مثالي في العمل الوطني .. وانما هو فوق ذلك ، ومعنه ، ضرورة لازمة للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعوب العربية في ظروف

العمل من أجل الوحدة القومية للامة العربية كلها وضد أعدائها الذين مازالت قواعدهم على الارض العربية ذاتها ، سواء أكانت هذه القواعد في قصور الرجعية المتعاونة مع الاستعمار لضمان مصالحها ، أم كانت في مستعمرات الحركة العنصرية الصهيونية التي يستخدمها الاستعمار مراكز للتهديد العسكري .

والثورة العربية وهي تواجه هذا العالم لا بد لها أن تواجهه يفكر جديد لا يحبس نفسه في نظريات مغلقة يقيد بها طاقته ، وأن كان في نفس الوقت لا ينزع عن التجارب الفنية التي حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها .

أن التجارب الاجتماعية لاتعيش في عزلة عن بعضها ، وإنما التجارب الاجتماعية - كجزء من الحضارة الإنسانية - تعيش بالانتقال الخصب وبالتفاعل الخلاق ..

أن مشعل الحضارة انتقل من بلد الى بلد . لكنه في كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوى به ضوءه على امتداد الزمان . وكذلك التجارب الاجتماعية . انها قابلة للانتقال ، لكنها ليست قابلة لمجرد النقل . قابلة للدراسة المفيدة . لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار .

وهذه أولى مسؤوليات القيادات الشعبية الثورية للامة العربية ، ومعنى ذلك أن هذا العمل الثوري الطبيعي ، لا بد أن تتحمل القسط الاكبر منه القيادات الشعبية الثورية في الجمهورية العربية المتحدة التي فرضت عليها الظروف الطبيعية والتاريخية مسئولية أن تكون الدولة النواة ، في طلب الحرية والاشتراكية والوحدة للامة العربية .

أن هذه القيادات الشعبية مطالبة الآن أن تتأمل تاريخها ، وأن تنظر الى واقع عالمها ، ثم تقدم على صنع مستقبلها واقفة في ثبات على أرضها .

الباب الثالث

جذور النضال المصري

منذ زمان بعيد في الماضي ، لم تكن هناك سدود بين بلاد المنطقة التي تعيش فيها الأمة العربية الآن ..

وكانت تيارات التاريخ التي تهب عليها واحدة ، كما كانت مساهمتها الايجابية في التأثير على هذا التاريخ مشتركة .

ومصر بالذات لم تعيش حياتها في عزلة عن المنطقة المحيطة بها . بل كانت دائما - بالوعي ، وباللاوعي في بعض الاحيان - تؤثر فيما حولها وتتأثر به ، كما يتفاعل الجزء مع الكل . وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعوني صانع الحضارة المصرية والانسانية الاولى ، كما تؤكدنا بعد ذلك وقائع عصور السيطرة الرومانية والاغريقية .

وكان الفتح الاسلامي ضوئا ابرز هذه الحقيقة وأثار معالمها وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحي .

وفي اطار التاريخ الاسلامي ، وعلى هدى رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - قام الشعب المصري بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة الانسانية .

وقبل ان ينزل ظلام الغزو العثماني على المنطقة بأسرها كان شعب مصر قد تحمل ببسالة منقطعة النظر مسئوليات حاسمة لصالح المنطقة كلها .

كان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية في صد أولى موجات الاستعمار الاوربي التي جاءت متسترة وراء صليب المسيح ، وهي أبعد ماتكون عن دعوة هذا المعلم العظيم .

وكان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية في رد غزوات التتار الذين اجتاحتوا سهول الشرق واجتازوا جباله حاملين الخراب معهم والدمار .

ثم كان قد تحمل المسئولية الادبية في حفظ التراث الحضارى العربى وذخائره الحافلة . وجعل من ازهره الشريف حصنا للمقاومة ضد عوامل الضعف والتفتت التى فرضتها الخلافة العثمانية استعماراً ورجعية باسم الدين ، والدين منها براء .

ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هى التى صنعت اليقظة المصرية فى ذلك الوقت - كما يقول بعض المؤرخين - فان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر وجدت الازهر يروج بتيارات جديدة تتعدى جدرانها الى الحياة فى مصر كلها ، كما وجدت ان الشعب المصرى يرفض الاستعمار العثمانى المقنع باسم الخلافة ، والذى كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقى تصادماً بين الايمان الدينى الاصيل فى هذا الشعب وبين ارادة الحياة التى ترفض الاستبداد .

ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة الممالكة وتمرداً مستمراً على محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى . وبرغم ان هذه المقاومة العنيفة والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غالياً فى ثروته الوطنية وفى حيويته ، فان الشعب المصرى كان صامداً ثابت الايمان .

على ان الحملة الفرنسية جاءت معها بزاو جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر فى ذلك الوقت . جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التى طورتها الحضارة الاوربية بعد ان اخذتها عن غيرها من الحضارات ، والحضارة الفرعونية والعربية فى مقدمتها .

كذلك جاءت معها بالاساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة احوال مصر وبالكشف عن اسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل فى طياته ثقة بالنفس كما كان يحمل آفاقاً جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصرى .

ولقد كانت هذه اليقظة الشعبية هي القوة الدافعة وراء عهد محمد علي ، واذا كان هناك شبه اجماع على ان محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر ، فان المأساة في هذا العهد هي ان محمد علي لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب الى نظامه . ولقد ساق مصر وراءه الى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب .

ان اليابان الحديثة بدأت تقدمها في نفس هذا الوقت الذي بدأت فيه حركة اليقظة المصرية ، وبينما استطاع التقدم الياباني ان يمضي ثابت الخطى ، فان المغامرات الفردية عرقلت حركة اليقظة المصرية واصابتها بنكسة الحقت بها افدح الاضرار .

ان هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الاجنبي في مصر على مصراعيه ، بينما كان الشعب قبلها قد رد بتصميم ونجاح محاولات غزو متوالية كانت اقربها في ذلك الوقت حملة فريزر ضد رشيد .

ومن سوء الحظ ان النكسة وقعت في مرحلة هامة من مراحل تطور الاستعمار ، فان الاستعمار كان قد تطور في ذلك الوقت من مجرد احتلال المستعمرات واستنزاف مواردها الى مرحلة الاحتكارات المالية لاستثمار رؤوس الاموال المنهوبة من المستعمرات .

وكانت النكسة في مصر بابا مفتوحا لقوى السيطرة العالمية وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير في مصر ، وركزت نشاطها في اتجاهين واضحين ، هما حفر قناة السويس، وتحويل ارض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن ، لتعويض الصناعة البريطانية عن اقطان أمريكا التي قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ، ثم انقطع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الاهلية الأمريكية .

ولقد عاشت مصر في هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل امكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الاجنبية ، ولمصلحة عدد من المغامرين الاجانب الذين تمكنوا من السيطرة على

أهراء أسرة محمد على ، وساعدهم على ذلك فداحة النكسة التى أصيبت بها حركة اليقظة المصرية .

على ان روح هذا الشعب لم تستسلم وانما استطاعت تحت ألحاح العصبية فى هذه الفترة ان تحتزن طاقات تحفزت لاطلاقها فى اللحظة المناسبة .

وكانت هذه الطاقة هى العلم الذى حصل عليه آلاف من شباب مصر الرواد ممن أرسلوا - أيام الصحوة التى سبقت النكسة من حكم محمد على - الى أوربا ليتمكنوا من العلم الحديث ، إبان هؤلاء استطاعوا بعد عودتهم الى الوطن ان يجلبوا معهم بذورا صالحة مالبثت التربة الثورية الخصبة لمصر ان احتضنتها لتخرج منها بشائر نبت ثقافى جديد راح ينشر الوانا رائعة من الأزهار على ضفاف النيل الخالد .

وليس صدفة ان هذه الزهور المتفتحة على ضفاف وادى النيل كانت بمثابة الومضات اللامعة التى لفتت انظار العنساصر المتطلعة الى التقدم فى المنطقة كلها نحو مصر ، وجعلت منها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر منبرا للفكر العربى كله ومسرحا لفنونه وملقى لكل الثوار العرب من وراء الحدود المصطنعة والموهومة .

ولقد أحست الاحتكارات الاستعمارية الطامعة فى المنطقة بالأمل الجديد يستجمع قواه ويتحفز ، وكانت بريطانيا بالذات لا تحول أنظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق الى الهند ، ومن ثم ، ألقت بثقلها كله فى المعركة الثورية التى لاحت مقدماتها بين القوى الشعبية وبين أسرة محمد على الدخيلة المغامرة .

وكانت ثورة عرابى هى قمة رد الفعل الثورى ضد النكسة .

وكان الاحتلال البريطانى العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ - ضابحا لمصالح الاحتكارات المالية الاجنبية ، وتأييدا لسلطة الخديو ضد الشعب - هو التعبير عن ارادة الاستعمار فى استمرار بقاء النكسة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر .

ان قوة الاحتلال البريطاني العسكرية ومؤامرات المصالح
الاحتكارية الاستعمارية ، والاقطاع الذى أقامته أسرة محمد علي
باحتكارها للأرض او اقتسام جزء منها بين اصدقائها او اصدقاء
المستغلين الأجانب - ذلك كله لم يستطع ان يطفىء شعلة الثورة
على الأرض المصرية .

ان وادى النيل ، لم تنقطع فيه اصوات النداءات الثورية
فى مواجهة هذا الإرهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال
الأجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية .

ان اصدااء المدافع التى ضربت الاسكندرية واصدااء القتال
الباسل الذى طعن من الخلف فى التل الكبير لم تكد تخفت حتى
اتطلقت اصوات جديدة تعبر عن ارادة الحياة التى لاتموت لهذا
الشعب الباسل ، وعن حركة اليقظة التى لم تقهرها المصائب
والمصاعب .

لقد سكت احمد عرابى ، لكن صوت مصطفى كامل بدأ
يجلجل فى آفاق مصر .

ومن عجب ان هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار
والمعاونون معه أنها فترة الخمود ، كانت من أخصب الفترات فى
تاريخ مصر بحثا فى أعماق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من
جديد .

لقد ارتفع صوت محمد عبده فى هذه الفترة ينادى بالإصلاح
الدينى .

وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بان تكون مصر للمصريين .
وارتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة .

وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت ان
تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وبعد خيبة
الامل فى الوعود البراقة التى قطعها الحلفاء على انفسهم خلال
الحرب وفى مقدمتها وعود ويلسون التى ما لبث هو نفسه ان تنكر
لها واعترف بالحماية البريطانية على مصر .

وركي مسعود زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود

النضال الشعبى العنيد الذى وجهت اليه الضربات المتلاحقة اكثر من مائة عام متواصلة دون ان يستسلم او ينهزم ..

ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة الطويلة ، فان الاسباب التى أدت الى فشلها هى نفس الاسباب التى حركات حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ .

ان هناك ثلاثة اسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة ولا بد من تقييمها فى هذه المرحلة تقييما امينا ومنصفا .

اولا - ان القيادات الثورية اغفلت اغفالا - يكاد ان يكون تاما - مطالب التغيير الاجتماعى ، على ان تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الاراضى اسنسا للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .

ومع ان اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحا فى مفهومه الاجتماعى ، الا ان قيادات الثورة لم تتنبه لذلك بوعى ، حتى لقد ساد تحليل خاطئ فى هذا الظرف ردده بعض المؤرخين ، مؤداه ان الشعب المصرى يتفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لا يشور الا فى حالة الرخاء ، ولقد استدلوا على ذلك بأن الثورة وقعت فى ظروف الرخاء الذى صاحب ارتفاع اسعار القطن فى اعقاب انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وذلك استدلال سطحي فان هذا الرخاء كان محصورا فى طبقة ملاك الاراضى وطبقة التجار والمصدرين الاجانب الذين استفادوا من ارتفاع الاسعار ، وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون ان تتغير أحوالهم بارتفاع اسعاره . وكان هذا الحرمان فى القاعدة - بتناقضه مع الرخاء فى القمة - من اسباب الاحتكاك الذى أشعل شرارة الثورة .

ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها .

لكن القيادات التى تصدت فى مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ ، باغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثورى لم تستطع ان تبين بوضوح ان الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة

للشعب الا اذا مدت اندفاعها الى ما بعد المواجهة السياسية
الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت الى اعماق المشكلة
الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة الى تمصير بعض اوجه النشاط المالى هي
قصارى الجهد فى ذلك الوقت ، فى حين ان الدعوة الى اعادة توزيع
الثروة الوطنية أصلا وأساسا كانت هي المطلب الحيوى الذى يتحتم
البدء فيه من غير تأخير او ابطاء .

ثانيا - ان القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع ان
تعد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ،
ولم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام
على الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية .

لقد فشلت هذه القيادات فى ان تتعلم من التاريخ . وفشلت
أيضا فى ان تتعلم من عدوها الذى تحاربه ، والذى كان يعامل الامم
العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

ومن هنا فان قيادات الثورة لم تنبه الى خطورة وعد
« بلفور » الذى انشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الارض
العربية وقاعدة لتهديدها .

وبهذا الفشل فان النضال العربى ، فى ساعة من اخطر ساعته
الازمة ، حرم من الطاقة الثورية المصرية ، وتمكنت القوى
الاستعمارية من ان تتعامل مع امة عربية ممزقة الاوصال مفتة
الجهد .

واختصت ادارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة
العربية ومع العراق .

وانفردت فرنسا بسوريا ولبنان .

بل وصل الهوان بالامة العربية فى ذلك الوقت الى حشد
جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية وكانت
بأمرهم ومشورتهم تقام العروش للذين حانوا النضال العربى
وانحرفوا عن اهدافه .

كل هذا والحركة الثورية الوطنية في مصر تتصور ان هذه الاحداث لا تعنيها . وانها لا ترتبط مصيريا بكل هذه التطورات الخطيرة .

ثالثا - ان القيادات الثورية لم تستطع ان تلائم بين اساليب نضالها وبين الاساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب في ذلك الوقت . ان الاستعمار اكتشف ان القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا ، ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة ، وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي ، وكان منطق الاوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط .

ان هذا الاستعمار في هذه الفترة أعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها واغتصب حقيقتها .

وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له ، وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال .

وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الذاتي الذي منحه الاستعمار ، والذي اوقع الوطن باسم الدستور في محنة الخلاف على الفنائم دون نصر .

وكانت النتيجة ان اصبح الصراع الحزبي في مصر ملهة تشغل الناس وتحرق الطاقة الثورية في هباء لا نتيجة له .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ - التي عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتي اشتركت في توقيعها جبهة وطنية تضم كل الاحزاب السياسية العاملة في ذلك الوقت - بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التي وقعت فيها ثورة ١٩١٩ . فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر ، بينما صلبها - في كل عبارة من عباراته - يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى .

الباب الرابع

درس النكسة

لقد كانت فترة الخطر الحقيقي على نضال الشعب المصري الطويل هي هذه الفترة الحافلة بالخدعة ، ما بين انتكاسة سنة ١٩١٩ الى حين تنبّهت القوى الشعبية للخطر الذي يتهددها من منطق المساومة والاستسلام ، ومن ثم بدأ التأهب النفسى لثورة يوليو ١٩٥٢ .

ان هذه الفترة كانت قادرة - لولا صلابه الشعب ومعدنه الاصيل - أن تحمل البلاد الى حالة من اليأس تخنق كل حوافز الرغبة في التغيير أو تلحق بها الشلل الذي يمنعها من الحركة .

ان هذه الفترة التي يمكن أن ننظر اليها الآن باعتبارها فترة الازمة الكبرى كانت حافلة بالواجهات المضللة التي تخفى وراءها الاطلال المتهاوية من بقايا ثورة ١٩١٩ .

لقد كانت القيادات الباقية من ذكريات الثورة ما زالت واقفة في المقدمة ، ولكن هذه القيادات فقدت كل طاقاتها الثورية، واسلمت كل الشعارات التي رفعها الشعب سنة ١٩١٩ الى كبار ملاك الارض الذين كانوا دعامة التنظيمات الحزبية القائمة ، وأشركوا فيها بعض الانتهازيين الذين اجتذبتهم عملية تقسيم الغنائم بعد انتكاسة الثورة .

ولقد ظهرت في هذا الجو فئات طفيلية .

لقد استطاع هذا الانحراف أن يجذب الى الجو الحزبي الفاسد جماعات من المثقفين ، كان في قدرتهم أن يكونوا حراسا على أمانى الثورة الحقيقية ، لكن الاغراء كان أقوى من مقاومتهم

كذلك استطاع هذا الانحراف أن يعهد لفئة من الراساليين وورثوا في حقيقة الامر نفس دور المغامرين الاجانب في القرن التاسع عشر ، بكل سطحيته التي لاتهم بتطوير الوطن ذاته قدر اهتمامها باستغلال أكبر جزء من ثروته ونزحها في أقل وقت ممكن .

ثم انتهى المطاف بهذه الاحزاب جميعا الى الحد الذي دفعها للارتقاء في احضان القصر تارة ، وفي احضان الاستعمار تارة أخرى . وفي الواقع كان القصر والاستعمار بحكم مصالحهما في صف واحد وان بدت الخلافات السطحية بينهما في بعض الظروف .. لكن الحقيقة الكبرى ان كليهما كان يقف في الصف المعادي لمصالح الشعب .. والمضاد لاتجاه التقدم .

ان سلطة الشعب كانت خطرا على اوضاعهما الدخيلة واتجاه التقدم كان محققا ان يجرفهما معا الى نفس المصير .

وفي ذلك الوقت ايضا كانت هناك واجهة ديمقراطية مضللة، استعانت بها الفلول المنهزمة من ثورة ١٩١٩ لتخدع بها الشعب من حقيقة مطالبه .

ان الديمقراطية بالطريقة التي جرت بها ممارستها في مصر تلك الفترة كانت ملهاة مهينة .

ان الشعب لم يعد صاحب السلطة .. وانما اصبح الشعب اداة في يد السلطة او بمعنى اصح ضحية لها .

ولم تعد اصوات الجماهير هي التي تقرر خط السير الوطني، وانما أصبحت اصوات الجماهير تساق وفقا لارادة السلطات الحاكمة واصدقائها .

ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لاغفال الجانب الاجتماعي من اسباب ثورة الشعب سنة ١٩١٩ .

ان الذي يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه ، وقدر بالتبعية ان يحتكر اصواتهم وان يسيطر عليهم ويملي فوقهم ارادته .

ان حرية رغيف الخبز ضمان لابد منه لحرية تذكرا
الانتخابات

ان هذه الازمة العنيفة فتحت امام سلطات الاسرة المالكة
ابوابا جاهد النضال الشعبي طويلا لكى يسدها .

لكن انتكاسة الثورة شجعت الاسرة المالكة على تجاوز كل
الحدود . وفى جو الازمة لم يعد الدستور - الذى رضى به
القيادات الثورية منحة من الدخيل ومنة - الا مجرد قصاصة
ورق . بهتت عليها الحقوق الشكلية التى كانت قد اقيمت للشعب
لينشغل بها ويتلهى .

ولقد استسلمت القيادات التى تصدت للنضال الشعبى امام
سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد . . وركعت جميعا
تلتزم الرضا الذى يصل بها الى مقاعد الحكم . . وتخلت بذلك
عن الشعب ، وأهدرت كل قيمة له ، ناسية بذلك انها تتخلى
طواعية عن مصدر قوتها الوحيد ومنبعها الاصلى .

وانتهى الامر الى حد انهم هاتوا على الشيطان الذى باعوه
أرواحهم فوصل بهم الهوان الى حد ان تغيير الوزارات أصبح له
ثمن معلوم يدفع للقصر ولوسطائه .

ان القيادات الوطنية حين تخلع جذورها من التربة الشعبية
تحكم على نفسها بالذبول وبالموت .

ولسوف يبقى الوطن زمانا طويلا يشعر فى حلقه بمرارة الذل
الذى أحسه فى هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار
بنضاله استهانة فاقت كل حدود للاحتمال البشرى .

ان الثورة على الاستعمار حق طبيعى لكل الشعوب المستعمرة
لكن الكراهية المرة التى يشعر بها شعبنا تجاه المستعمرين - والتى
مازال يشعر بها حتى الآن ، رغم بعد اسبابها - تستمد مبرراتها
من هذه الفترة .

ان الاستعمار فى هذه الفترة لم يكتف بارهاب شعوب الامم
العربية كلها ، وانما استهان بنضالها وبحقها فى الحياة .

أن الاستعمار تنكر لكل عهوده التي قطعها على نفسه خلال الحرب العالمية الاولى .

وكانت الامة العربية تتصور انها قريبة من يوم الاستقلال ويوم الوحدة .

ان الامل في الاستقلال تلقى ضربات قاسية ، فان البلاد العربية قسمت بين الدول الاستعمارية وفق مطامعها بل وفق نزواتها ، واخترع سياسة الاستعمار كلمات مهينة لتفطية الجريمة التي اقدموا عليها ، ككلمات الانتداب والوصاية .

ان قطعة من الارض العربية في فلسطين قد اعطيت من غير سند من الطبيعة او التاريخ لحركة عنصرية عدوانية . . ارادها المستعمر لتكون سوطا في يده يلهب به ظهر النضال العربي اذا استطاع يوما ان يتخلص من المهانة وأن يخرج من الازمة الطاحنة، كما ارادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الارض العربية ويحجزا المشرق عن المغرب .

ثم ارادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للامة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابي .

ان ذلك كله تم بطريقة تحمل طابعا استفزازيا ، ولا تقيم وزنا لوجود الامة العربية او لكرامتها .

ان سخرية القدر من الامة العربية وصلت الى حد ان جيوشها التي دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربي فيها كانت تحت القيادة العليا لاحد العملاء الذين اشتراهم الاستعمار بالثمن البخس . بل ان العمليات العسكرية تحت هذه القيادة العليا كانت في يد ضابط انجليزى يتلقى اوامره من نفس السياسة الذين اعطوا للحركة الصهيونية « وعد بلفور » الذي قامت على اساسه الدولة اليهودية في فلسطين .

ان سنوات طويلة سوف تمضي قبل ان تنسى الامة العربية مرارة التجربة التي عاشتها في هذه الفترة محصورة بين الارهاب والاهانة .

ان الامة العربية خرجت من هذه التجربة باصرار عميق على

كراهية الاستعمار وعلى هزيمته ، أنها خرجت بدرس عظيم الفائدة
عن حقيقته ، أن الاستعمار ليس مجرد نهب لوارد الشعوب ،
وأنما هو عدوان على كرامتها وعلى كبرياتها .

أن الشعب المصرى بدأ يتأهب الاستئناف دوره التاريخى
حتى قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية وقبل أن تنزاح الاشباح
الكثيرة لدبابات الاحتلال عن مدنه الكبرى .

ولقد عبر الشعب المصرى عن نفسه ، برفضه العنيد أن
يشارك فى الحرب التى لم تكن فى نظره الا صراعا على المستعمرات
والاسواق . . بين العنصرية النازية وبين الاستعمار البريطانى
الفرنسى ، الذى جر على البشرية كلها ويلات لاحدود لها من القتل
بالجملة والدمار الشامل .

لقد رفض الشعب المصرى كل الشعارات التى رفعها
المتحاربون اعلاما فوق رءوسهم ليخدعوا بها الشعوب .

وسحب الشعب المصرى كله البقايا الباقية من تأييده للذين
تعاونوا مع سلطة الاحتلال طمعا فى مكاسب السوق السوداء التى
فرضتها الحرب وظلالها القاتمة .

وعمت الشباب المصرى موجة من السخط والغضب على كل
الذين مدوا ايديهم للاحتلال وقبلوا وجوده . ولقد ترددت فى مصر
فى ذلك الوقت اصدااء طلقات الرصاص ، وتجاوبت اصدااء
انفجارات القنابل وكثرة التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها
واساليبها .

لم تكن تلك هى الثورة ، وإنما كان ذلك هو التمهيد لها .
كانت تلك هى مرحلة الغضب التى تمهد لاحتمالات الثورة .
أن الغضب مرحلة سلبية .

أن الثورة عمل ايجابى يستهدف اقامة اوضاع جديدة .
أن غضب الشعب المصرى المهد للتغيير بدأ يجاوز اسطاق
الفردى الى النطاق الجماعى .

ان ثورات الفلاحين ضد استبداد الاقطاع وصلت الى حد الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الارض وبين سادة الارض المتحكمين فيها وفي اقدار الذين ارتبطت حياتهم بها منذ اقدم العصور ، وان كانوا منذ اقدم العصور قد حرموا منها .

وحريق القاهرة - مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين - كان يمكن اطفأؤه ، لكن ثورة السخط الشعبى زادته اشتعالا .

ان الفئة المتحكمة فى العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب ، وكانت غارقة فى حياتها المترفة لاتشعر بعذاب الجموع لو آلمها .

ان شرار الفضب اشعل من الحرائق فى القاهرة اكثر مما اشعلت يد التدبير الخفية التى بدأت عملية الحريق .

ان الجماهير فى القرية وفى المدينة كانت قد عبرت بما فيه الكفاية عن ارادتها الحقيقية مع مطلع السنة الحاسمة فى تاريخ مصر سنة ١٩٥٢ .

* * *

ان اعظم ما فى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ان القوات التى تخرجت من الجيش لتنفيذها ، لم تكن هى صانعة الثورة ، وانما كانت أداة شعبية لها .

لقد كانت المهمة الكبرى للطلائع الثورية التى تحركت فى الجيش تلك الليلة الخالدة ، هى انها استولت على الامور فيه ، واختارت له المكان الذى لا مكان له غيره ، وهو جانب النضال الشعبى .

انها قامت بعملية تصحيح للاوضاع بالغة الاهمية والخطر فى تلك الظروف ، متحدية بذلك ارادة كل القوى الحاكمة التى ارادت هزل الجيش عن النضال الشعبى .

انه الثورة تفجرت تلك الليلة العظيمة من انضمام الجيش الى مكانه الطبيعى تحت قيادة الشعب وفى خدمة امانيه .

ان الجيش في تلك الليلة أعلن ولاءه للنضال الشعبي ومن ثم فتح الطريق امام ارادة التغيير .

ان انضمام الجيش الى النضال الشعبي صنع اثرين هائلين في نفس الليلة .

لقد سلب قوى الاستغلال الداخلى اداتها التي كانت تهدد بها ثورة الشعب .

كذلك فانه سلح النضال الشعبي في مواجهة قوى السيطرة الاجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادر ان يصد عنه ضربات الخيانة والغدر .

ان الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو ولكن الطريق اليها قد فتح على مصراعيه تلك الليلة العظيمة . .

ولقد اثبت الوعي الثورى في مصر قدرته على تحمل المسؤولية الكبرى التي ألقته تطورات الظروف عليه .

ان الوعي الثورى استمد من حسه الوطنى الصافى قدرة على الرؤية الواضحة البعيدة المدى ، وبذلك امكن اجتياز العقبات التي كان يمكن ان تعترض طريق التغيير الثورى في مثل ظروف التجربة التي عاشتها مصر تلك الايام .

لقد كان يمكن ان يتحول الحدث الكبير الذى جرى ليلة ٢٣ يوليو الى مجرد تغيير للوزارة القائمة او لنظام الحكم .

وكان يمكن ان يتحول من ناحية اخرى الى ديكتاتورية عسكرية تضيف الى التجارب الفاشلة تجربة اخرى فاشلة .

لكن أصالة الوعي الثورى وقوته سيطرت على اتجاهات الامور ومنحت جميع العناصر الوطنية ادراكا لدورها في توجيه النضال الوطنى .

ان أصالة هذا الوعي وقوته هي التي فرضت ان يكون الحدث الكبير ليلة ٢٣ يوليو خطوة على طريق تغيير جذرى شامل يعيد الامانى الوطنية الى مجراها الثورى السليم الذى ضاع منها بسبب انتكاسة ثورة ١٩١٩ .

كما ان أصالة هذا الوعي وفوته هي التي رفضت تماما كل احتمالات قيام ديكتاتورية عسكرية ووضعت القوى الشعبية وفي ظليعتها قوى الفلاحين والعمال موضع القيادة الفعلية .

كذلك ففي هذه الفترة الدقيقة تمرد الوعي الثورى الاصيل على منطق دعاة الاصلاح واختار طريق الثورة الشاملة

ان احتياجات الوطن لم تكن تكفى بترميم البناء القديم المتداعى وصلبه بالقوائم تسنده واعادة طلائه .

وانما كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديدا ثابت اساس .. صلبا شامخا .

ولقد كانت أكبر حجة ضد منطق دعاة الاصلاح ان البناء القديم انهار انتقاضا وركاما في مواجهة التجربة الجديدة .

ان سقوط النظام الذى كان سائدا قبل الثورة .. هذا السقوط الكامل السريع .. كان يقطع بعدم جدوى محاولات الترميم .

لكن سقوط النظام القديم لم يكن هدف التطلع الثورى .. ان التطلع الثورى بكل آماله ومثله العليا يهتم بالبناء الجديد اكثر من اهتمامه بالانتقاض التى تداعت .

* * *

ان الباب الذى انفتح على مصراعيه ليلة ٢٣ يوليو ظل مفتوحا لفترة طويلة قبل أن يدخل منه التغيير الحتمى الذى طال انتظاره .

لقد كانت هناك انتقاض النظام القديم وحطامه تسد الطريق، كما كانت هناك رواسب متعفنة من مطامعه البالية المهزومة .

وفي الوقت نفسه فان القيادات السياسية التى كانت تصدر الحياة العامة سقطت كلها تحت انتقاض النظام القديم الذى شاركت فيه جميعها بانحرافاتهما عن الاهداف الاصيلية التى كان يجب التزامها فى ثورة ١٩١٩ . لقد كانت جميعها شريكة فى سياسة

« ساوم واستلم » التى صاحبت فترة الازمة وطبعتها بهذا الطابع المهن .

وكانت الاوضاع الطبقيه قد ابعدت عناصر كثيرة صالحة للقيادة الفكرية عن صفوف القوى الشعبية المتطلعة للثورة والمطالبة بها .

وفى نفس الوقت فان الطلائع الثورية التى صنعت أحداث ليلة ٢٢ يوليو لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثورى الذى تصدت لمقدماته .

لقد فتحت الباب للثورة تحت راية المبادئ الستة المشهورة ولكن هذه المبادئ كانت اعلاما للثورة وليست أسلوب عمل ثورى ومنهاج تغيير جذرى .

ولقد كان الامر من الصعوبة بمكان خصوصا فى جو التغيير العالمى البعيد المدى العظيم الاثر .

لكن الشعب المعلم صانع الحضارة . راح يلقين طلائعه اسرار آماله الكبرى ومضى يحرك المبادئ الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكرى يصنع التصميم الهندسى لبناء المجتمع الجديد الذى يريده . راح الشعب الكادح يكس مواد البناء ويقتل جميع القوى الثورية القادرة على الاسهام فيه من صفوف الجماهير الواسعة .

ان الشعب المعلم اراد لطلائعه الثورية ان تنضم الى صفوف العمل انجماهيرى .

واوكل الى جيشه الوطنى مهمة حماية عملية البناء .

ثم راح يشرف بوعى وجدارة على التحول الرائد الخلاق نحو الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

الباب الخامس

عن الديمقراطية السليمة

ان الثورة بالطبيعة عمل شعبي وتقدمي .

انها حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التي تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريد لها ، كما انها قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادي والاجتماعي تعويضا لما فات ووصولا الى الآمال الكبرى التي تبدو خلال المثل الأعلى لما يريده للأجيال القادمة منه .

من هنا فان العمل الثوري الصادق لا يمكن بغير سمتين أساسيتين :

أولاهما : شعبيته . . .

وثانيتهما : تقدميته . . .

ان الثورة ليست عمل فرد . . والا كانت انفعالا شخصيا يأتسا ضد مجتمع بحاله .

والثورة ليست عمل فئة واحدة . . والا كانت تصادما مع الأغلبية .

وانما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها ، بمدى ماتعير به عن الجماهير الواسعة ، ومدى ماتعير من قوى هذه الجماهير لاعادة صنع المستقبل ، ومدى مايمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة .

والثورة تقدم بالطبيعة .

ان الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرضه لمجرد

التغيير نفسه خلاصاً من المأل ، وإنما تطلبه وتسعى اليه وتقرضه تحقيقاً لحياة افضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها الى مستوى أمانها .

أن التقدم هو غاية الثورة ، والتخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لارادة التغيير والانتقال بكل قوة وتصميم - مما كان قائماً بالفعل - الى ما ينبغى أن يقوم بالامل .

أن الديمقراطية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملاً شعبياً .

أن الديمقراطية هي تأكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها في يده ، وتكريسها لتحقيق اهدافه .

كذلك فان الاشتراكية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملاً تقديمياً .

فان الاشتراكية هي اقامة مجتمع الكفاية والعدل . . . مجتمع العمل وتكافؤ الفرصة . . . مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات .

أن الديمقراطية والاشتراكية من هذا التصور تصبحان امتداداً واحداً للعمل الثورى .

أن الديمقراطية هي الحرية السياسية . . . والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنتين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغد المرتقب .



أن عمق الوعي الثورى للشعب المصرى ووضوح الرؤية أمامه بفعل الصدق مع النفس . . . قد مكناه غداة النصر العظيم في معركة السويس من أن يحسن تقدير موقفه .

أن الشعب المصرى احتطاع ومسط مهرجان النصر العظيم أن يدرك أنه لم يحصل على الحرية في معركة السويس ، وإنما هو

في معركة السويس استخلص ارادته لكي يصنع بها الحرية ثوريا.

ان المعركة المجيدة مكنته من ان يكتشف قدراته وامكانياته وبالتالي ان يوجه هذه القدرات والامكانيات ثوريا لتحقيق الحرية

ان النصر ضد الاستعمار بالنسبة لهذا الشعب العظيم لم يكن بهية المطاف وانما كان بداية العمل الحقيقي ، وكان مجرد مركز أكثر ملائمة لمواصلة الحرب من أجل الحرية الحقيقية وضماتها مزدهرة على أرضه الى الابد .

ان السؤال الذي طرح نفسه تلقائيا غداذا النصر العظيم في

السويس هو

« لمن هذه الإرادة الحرة التي استخلصها الشعب المصري من قلب المعركة الرهيبة ؟ » .

وكان الرد التاريخي الذي لا رد غيرد هو :

« ان هذه الإرادة لا يمكن ان تكون لغير الشعب ، ولا يمكن ان تعمل لغير تحقيق اهدافه » .

ان الشعب لاستخلص ارادتها من قبضة الفاسد لكي تضعها في ساحتها التاريخ . وانما تستخلص الشعب ارادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها .

ان هذه المرحلة من النضال هي اخطر المراحل في تجارب الامم

انها النقطة التي انتكست بعدها حركات شعبية كانت تبشر بالامل في نتائج باهرة ولكنها نسيت نفسها بعد اول انتصار لها ضد الضغط الخارجي ، وتوهمت خطأ ان اهدافها الثورية تحققت ومن ثم تركت الواقع كما هو دون تغيير ناسية ان عناصر الاستغلال الداخلي متصلة عن قرب مع قوى الضغط الخارجي فان الصلة بينهم والتعاون تفرضهما ظروف تبادل المنافع والمصالح على حساب الجماهير .

ان هذه الحركات الشعبية تسلم نفسها بعد ذلك للواجهات

الدستورية الخادعة وتتصور بذلك ان الحرية استوفت حقوقها.

ولكن هذه الحركات الشعبية تكشف دائما - وبعد فوات الاوان في كثير من الاحيان - انها بقصورها عن التغيير الثوري في معناه الاقتصادي سلبت الحرية السياسية ضمانا حقيقيا ولم تترك لنفسها منها غير مجرد واجهة هشة لاتلبث ان تنحطم وتنهار بفعل التناقض بينها وبين الحقيقة الوطنية .

كذلك ففي هذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطني تنتكس حركات شعبية أخرى حين نهج للتغيير الداخلي نظريات لا تنبع من التجربة الوطنية .

ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعي ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية .

ان الحلول الحقيقية لشاكل اي شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعوب غيره .

ولا تملك أية حركة شعبية - في تصديها لمسئولية العمل الاجتماعي - ان تغنى عن التجربة .

ان التجربة الوطنية لا تفترض مقدما تخطيطه جميع النظريات السابقة عليها أو تقطع برفض الحلول التي توصل اليها غيرها ، فان ذلك تعصب لا تقدر أن تتحمل تبعاته ، خصوصا وان ارادة التغيير الاجتماعي في بداية ممارستها لمسئولياتها يجتاز فترة أشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها الى كل زاد فكري .

لكنها في حاجة الى ان تهضم كل زاد تحصل عليه وان تمزجه بالعصارات الناتجة من خلاياها الحية .

انها تحتاج الى معرفة بما يجري من حولها .

لكن حاجتها الكبرى هي الى ممارسة الحناد على ارضها .

وان تجربة الصواب والخطأ هي في حياة الامم - كشأنها في حياة الافراد - طريق النضج والوضوح .

ومن ثم فان الحرية السياسية ، اى الديمقراطية ، ليست
هى نقل واجبات دستورية شكلية

كذلك فان الحرية الاجتماعية ، اى الاشتراكية ، ليست
التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة
الوطنية .



ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ في
الخدعة الكبرى للديمقراطية المزيفة .

واسسست القيادات الثورية بعد اول اعتراف من الاستعمار
باستقلال مصر الى ديمقراطية الواجهات الدستورية التى لا تحتوى
على اى مضمون اقتصادى .

ان ذلك لم يكن ضربة شديدة ضد الحرية فى صورتها
الاجتماعية فقط ، وانما مالبثت الضربة ان وصلت الى هذه
الواجهة السياسية الخارجية ذاتها ، فان الاستعمار لم يقم وزنا
لكلمة « الاستقلال » المكتوبة على الورق ولم يتورع عن تمزيقها
فى اى وقت وفقا لمصالحه .

لكن ذلك كان امرا طبيعيا .

ان واجهه الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديمقراطية
الرجعية والرجعية ليست على استعداد لان تقطع صلتها
بالاستعمار او توقف تعاونها معه ولذلك فلقد كان المنطق الطبيعى
- بصرف النظر عن الواجهات الخارجية المزيفة - ان نجد
الوزارات فى عهد ديمقراطية الرجعية ، وفى ظل ما كان يسمى
بالاستقلال الوطنى - لاتستطيع ان تعمل الا بوحى من ممثل
الاستعمار فى مصر ، بل انها فى بعض الاحيان لم توجد الا بمشورته
وبأمره ، بل وصل الحال فى احدى المرات انها جاءت الى الحكم
بدباباته .

ان ذلك كله يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ويفضح الخدعة
الكبرى فى ديمقراطية الرجعية ويؤكد عن يقين انه لا معنى

لديمقراطية سياسية او للحرية في صورتها السياسية من غير
الديمقراطية الاقتصادية او الحرية في صورتها الاجتماعية .

ان من الحقائق ابدئية التي لا تقبل الجدل ان النظام
السياسي في بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للأوضاع
الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحركة في هذه
الأوضاع الاقتصادية .

فاذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلدا من
البلدان فمن المحقق ان الحرية السياسية في هذا البلد لا يمكن
ان تكون غير حرية الاقطاع .

انه يتحكم في المصالح الاقتصادية ، ويملي الشكل السياسي
للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال
المستغل .

ولقد كانت القوة الاقتصادية في مصر - قبل الثورة - في يد
تحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل ، وكان محتما ان تكون
الاشكال السياسية بما فيها الاحزاب تعبيرا عن هذه القوة وواجهة
ظاهرة لهذا التحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل .

انه مما يلفت النظر ان بعض الاحزاب في تلك الظروف لم
تتورع عن أن ترفع من غير موارد شعار « ان الحكم يجب أن يكون
لأصحاب المصالح الحقيقية » .

ولما كان الاقطاع ورأس المال المستغل هما أصحاب المصالح
الحقيقية في البلاد وقتها ، فلقد كان هذا الشعار أكثر من اعتراف
ضمني بالمهزلة التي فرضتها القوى المسيطرة على الشعب المصري
باسم الديمقراطية .

ان هذا الشعار على أي حال - مهما بلغت درجة الإيلام فيه -
كان اعترافا صريحا وصادقا بالحقيقة المرة .

ان سيادة الاقطاع التحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لابد ان تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل السياسي فيه وعلى أشكاله وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير واخضاع هذه الجماهير بالخديعة أو بالارهاب حتى تقبل أو تستسلم .

ان الديمقراطية على هذا الاساس لم تكن الا ديكتاتورية الرجعية .

ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التي كانت تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٢ منحة من الملك ومنة منه وتفضلا .

ان البرلمان الذي أقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح الشعب وإنما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التي منحت هذا الدستور .

ونبسر من شك ان اصواتا كثيرة ارتفعت داخل البرلمان تنادى بحقوق الشعب ولكن هذه النداءات تبددت هباء دون تأثير حقيقى .

بل ان الرجعية لم يكن يضيرها ان تفتح متنفسا للسخط الشعبى ما دامت تملك جميع صمامات التوجيه ، وما دامت بيدها تحت كل الظروف اغليبتها التي تمكن لديكتاتوريتها الطبقية وتحمل امتيازاتها .

ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش .

ان حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة واصبحت خديعة مضللة للشعب .

تحت هذه الظروف أصبح حق التصويت امام ثلاثة احتمالات ليس لها بديل .

١ - فى الريف كان التصويت إجباريا للفلاح لايقبل المناقشة

قلم يكن بملك الا ان يعطى صوته للاقطاعى صاحب الارض او وفق مشيئته ، او يواجه تبعات العصيان وأولها ان يطرد من الارض التى يعمل فيها بما لا يكاد ان يكفى لسد جوعه .

٢ - فى الريف والمدينة كان شراء الاصوات يمكن راس المال المستغل من ان يأتى بأعوانه ، او بمن يضمن ولاءهم لمصلحته .

٣ - فى الريف والمدينة لم تتورع المصالح الحاكمة فى عديدة من الظروف ان تلجأ الى التزوير المكشوف اذا ما أحست بوجود تيارات متعارضة مع ارادتها .

وكانت الشروط التى تجرى تحتها عمليات الانتخابات - وفى مقدمتها اشتراط تأمين نفدى باهظ - تصد جماهير الشعب العامل حتى عن مجرد الاقتراب من لعبة الانتخابات ، وشكركم الا لعبة فى تلك الظروف ، وفى نفس الوقت فإن الجهل الذى فرض على الأغلبية العظمى من الشعب - تحت ضغط الفقر - جعل من سريه الاقتراع - وهى أول الضمانات لحرية - أمرا مستحيلا أو شبه مستحيل .

ان حرية التنظيم الشعبى - التى سند حربه التمثيل الشعبى - فقدت هى الاخرى بتأثير هذه الظروف فاعينتها وعجزت عن التأثير ايجابيا على الأوضاع المفروضة داخل الوطن .

ان ملايير الفلاحين - حتى من ملاك الارض الصغار - طحتهم الاقطاعيات الكبيرة لسيادة الارض المتحكمين فى مصيرها ولم يتمكنوا على الاطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاويذات تمكنهم من المحافظة على انتاجية ارضهم ، وبالتالي تعطيتهم القدرة على الصمود وعلى اسماع صوتهم للأجهزة المحلية فضلا عن قصور الحكم فى العاصمة .

كذلك فاز الملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ما تكون الى السخرة ، تحت مستوى من الاجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع . كما ان عملهم كان يجرى من غير أى ضمان للمستقبل ، ولم يكن فى طاقتهم الا أن يعيشوا سننى حياتهم خلال يؤس الساعات وقسوتها الرهيبة .

كذلك فإن مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن في قدرتهم أية طاقة على بحدى ارادة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع لاقطاع وانسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع ، وأصبح العمل سلعة من السلع فى عمليات الانتاج يشتريها رأس المال المستغل تحت احسن الشروط موافقة لمصالحه . ولقد واجهت الحركة النقابية التى كان فى يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمال صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت افسادها .



ان حرية النقد ضاعت فى هذه الفترة بضياغ حرية الصحافة ولم يبق الا امر غير مجرّد القوانين الصارمة التى وقفت بانصراف حرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقد ، ونوسعت فى هذه المحظورات الى حد كاد أن يجعل الظلام دامسا وشاملا .

وانما طبيعة التقدم الآلى فى مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثرا لا يقل فى صورته عما أحدثته قوانين القمع والكبت .

فقد كان من أثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة ، واحتياجاتها المتزايدة الى الآلات الحديثة ، رالى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى الى أن أصبحت عملية رأسمالية معقدة .

ان الصحافة - فى هذه الفترة ومع هذا التطور - لم تكن قادرة على انحية الا اذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع ورأس المال ، أو اذا اعتمدت اعتمادا كليا على رأس المال المستغل الذى كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت - اولا - فى اخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سدا حائلا دون الحقيقة .

كذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة - ثانيا - بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الآلى ولم يعد فى

قدرتها الا ان تخضع لارادة مراس المال المستغل وان تتلقى منه
- وليس من جماهير الشعب - وحيها واتجاهاتها السياسية
والاجتماعية .

ان حرية العلم التي كان في مقدورها ان تفتح طاقات جديدة
للأمل ، تعرضت هي الأخرى لنفس العيث تحت حكم الديمقراطية
الرجعية .

فان الرجعية الحاكمة كان لابد لها ان نظمت ان سيطرة
المفاهيم المعبرة عن مصالحها ، ومن ثم انعكست آثار ذلك على
نظم العلم ومناهجه ، وأصبحت لا تسمح الا بشعارات الاستسلام
والخضوع .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح
للصناعة ولا تقدر عليها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطني على
غير حقيقته ، وصور لها الأبطال في تاريخها تأثيين وراء سحب من
الشك والغموض ، بينما وضعت هالات التمجيد والإكبار من حول
الذين خانوا كفاحها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت في سلك المدارس
والجامعات ، والهدف من التعليم كله لا يزيد عن تخريج موظفين
يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التي لا تأبه
بمصالح الشعب دون أي وعى لضرورة تغييرها من جذورها وتمزيقها
أصلا وأساسا .

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله ،
وإنما باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان في استطاعتها
ان تكون ضمن الطلائع الثائرة ، فكسر مقاومتها وفرض عليها اما
ان تستسلم لاغراء مايلقيه اليها من فتات الامتيازات الطبقية ، واما
ان تذهب الى الانزواء والنسيان .

ان عمق الوعي الثوري واصالة ارادة الثورة للشعب المصري
قد فضحا التزييف المروع في ديمقراطية الرجعية التي حكمت
باسم التحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل .

أن عمق الوعي وإصالة إرادة الثورة وضعا - بنجاح - شعار الديمقراطية السليمة ضمن المبادئ الستة ، ورسمنا - من الواقع وبالتجربة وتطلعا إلى الأمل مع سالم ديمقراطية الشعب ... الديمقراطية الشعب العامل كله .

أولا - أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية . أن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة

- أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره .
 - أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية .
 - أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته .
- بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضى حكمها .

* * *

ثانيا - أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل هيمنة طبقة من الطبقات . أن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب . . سلطة مجموع الشعب وسيادته .

والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره وإنما ينبغي أن يكون حله سلميا في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تدوير الفوارق بين الطبقات .

ولقد أثبتت التجربة التي صاحبت بدء العمل الثوري المنظم، أنه من المحتتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها ومنعها من أي محاولة للعودة إلى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها .

أن ضراوة الصراع الطبقي ودمويته والاختار الهائلة التي يمكن أن تحدث نتيجة لذلك ، هي في الواقع من صنع الرجعية التي

لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التي توأصل
منها استغلال الجماهير .

ان الرجعية تملك وسائل المقاومة . . تملك سلطة الدولة ،
فاذا انتزعت منها لجأت الى سلطة المال ، فاذا انتزعت منها لجأت
الى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار .

ان الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب
يحكم احتكازها لثروته . ولهذا فان سلمية الصراع الطبقي لا يمكن
أن تتحقق الا بتجريد الرجعية - أولا وقبل كل شيء - من جميع
أسلحتها .

ان إزالة هذا التصادم يفتح الطريق للحلول السلمية أمام
صراع الطبقات .

ان إزالة التصادم لايزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب
وانما هو يفتح المجال لامكانية حلها سلميا أي بوسائل العمل
الديمقراطي . بينما بقاء التصادم لا يمكن أن يحل بغير الحرب الأهلية
وما تنحطه من اضرار بالوطن في ظروف يشتد فيها الصراع الدولي
وتعنف فيها عواصف الحرب الباردة .

ان تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط ولا بد
ان ينفسح المجال بعد ذلك ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطي بين
قوى الشعب العاملة وهي : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون
والرأسمالية الوطنية .

ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل
الشرعي لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القادر على
إحلال الديمقراطية السلمية محل الديمقراطية الرجعية .

* * *

ثالثا - أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى
للممثلة للشعب هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي

ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لآمكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

ان هذه القوى الشعبية الهائلة المكونة للاتحاد الاشتراكي العربي واطلاق فاعلياتها تحتسم أن يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة - عند بحثه لشكل التنظيم السياسي للدولة - لعدة ضمانات لازمة ٥

١ - ان التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد لها أن تمثل - بحق وبعدل - القوى المكونة للأغلبية وهي القوى التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة . كما انها بالطبيعة الوعاء الذي يخزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان .

ان ذلك - فضلا عما فيه من حق وعدل باعتبار تمثيلا للأغلبية - ضمان أكيد لقوة الدفع الثوري - نابعة من مصادرها الطبيعية الأصيلة .

ومن هنا فان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بما فيها المجلس النيابي ، باعتبارهم أغلبية الشعب ، كما انها الأغلبية التي طال حرمانها من حقها الأساسي في صنع مستقبلها وتوجيهه .

٢ - ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية . فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطني ، كما انه الضمان الذي يحمي قوة الاندفاع الثوري من أن تتجمد في تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف .

كذلك فان الحكم المحلي يجب أن يتقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا الى أيدي السلطات الشعبية ، فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب ، وأقدر على حسمها ٥

٣ - ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ، ويطور الحوافز الثورية للجماهير ، ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات .

٤ - ان جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق الثورى . ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرة فحسب . وانما هى تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات . كما أنها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد .

* * *

رابعا - ان التنظيمات الشعبية - وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية - تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة .

ان هذه التنظيمات لابد أن تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى ، وان نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها .

ولقد سقط الضغط الذى كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها .

ان تعاونيات الفلاحين - فضلا عن دورها الانتاجى - هى منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين ، وعلى استكشاف حلولها .

كذلك فلقد آن الوقت لكى تقوم نقابات العمال الزراعيين .

ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات ، قد توصلت بقوانين يوليوا العظيمة ، الى مركز طليعى ، فى قيادة النضال الوطنى . ان العمال لم يصبحوا سلعة فى عملية الانتاج ، وانما أصبحت قوى العمل مالكة لعملية الانتاج ذاتها ، شريكة فى ادارتها ، شريكة فى أرباحها ، تحت أوفى الأجور ، وأحسن الشروط ، من ناحية تحديد ساعات العمل .

خامسا - ان النقد ، والنقد الذاتى ، من أهم الضمانات للحرية . ولقد كان أخطر ما يعرقل حرية النقد ، والنقد الذاتى فى المنظمات السياسية ، هو تسلل العناصر الرجعية اليها .

كذلك فلقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة - بحكم مسيطرتها على المصالح الاقتصادية - تسلب حرية الراى أعظم أدواتها .

ان إستبعاد الرجعية : يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ، ويفتح الطريق أمام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .

انه يعطى أوثق الضمانات لحرية الاجتماع ، وحرية المناقشة . لذلك فان ملكية الشعب للصحافة - التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة ، الذى أكد لها فى نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم - قد انتزعت للشعب أعظم أدوات حرية الراى ومكنت أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها - هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة - قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة . كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ، ومن الرقابة غير المنظورة التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها .

ان الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب .



سادسا - ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السلمية لا بد لها أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى عقدهمها التعليم والقوانين واللوائح الادارية .

ان التعليم لم تعد غابته تخريج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة ، ومن هنا فان مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغي أن تعاد دراستها ثوريا لكى يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة .

كذلك فان القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات
الاجتماعية الجديدة التي تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيرا عن
الديمقراطية الاجتماعية .

كذلك فان العدل الذي هو حق مقدس لكل مواطن فرد
لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن . ان العدل
لابد أن يصل الى كل فرد حر ، ولا بد أن يصل اليه من غير موانع
مادية أو تعقيدات ادارية .

كذلك فان اللوائح الحكومية يجب أن تتغير تغييرا جذريا من
الاعماق ، ولقد وضعت كلها أو معظمها في ظلال حكم الطغاة الواحدة
ولا بد - بأسرع ما يمكن - من تحويلها لتكون قادرة على خدمة
ديموقراطية الشعب كله .



أن العمل الديمقراطي في هذه المجالات سوف يتيح الفرصة
لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة عميقة في احساسها بالإنسان
صادقة في تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره
وحسه وتحريك طاقات كامنة في أعماقه خلاقة ومبدعة تنعكس
أثرها بدوره على ممارسته للديمقراطية وفهمه لاصولها وكشفه
لجوهرها الصافي النقي .

الباب الثاني

في حتمية الحل الاشتراكي

أن الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية .

ان الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق الا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية .

ان ذلك لا يقتصر على مجرد إعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين . وإنما هو يتطلب أولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية ، بحيث نستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة للجماهير الشعب العاملة .

ان ذلك معناه أن الاشتراكية بدعائمتيها من الكفاية والعدل ، هي طريق الحرية الاجتماعية .

ان الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر - وصولا ثوريا الى التقدم - لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضتها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين .

ان التجارب الرأسمالية في التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار . فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالي الى مرحلة الانطلاق الاقتصادي على أساس الاستثمارات التي حصلت عليها من مستعمراتها ، وكانت ثروة الهند التي نزع الاستعمار البريطاني النصيب الأكبر منها ، هي بداية تكوين المدخرات البريطانية التي استعملت في تطوير الزراعة والصناعة في بريطانيا .

وإذا كانت بريطانيا قد وصلت إلى مرحلة الانطلاق اعتماداً على صناعة النسيج في لانكشير ، فإن تحويل مصر إلى حقل كبير لزراعة القطن كان شرياناً متصلاً ينقل الدم إلى قلب الاقتصاد البريطاني على حساب جوع الفلاح المصري .

إن عصور القرصنة الاستعمارية التي جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الأخلاق قد مضى عهداً . ويتبغى القضاء على ما تبقى من ذكريات لها مازالت فيها بقية من الحياة خصوصاً في أفريقيا .

كذلك فإن هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله . أما لصالح رأس المال أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .

إن طبيعة العصر لم تعد تسمح بشيء من ذلك .

إن التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد لهما محتملاً في ظل القيم الإنسانية الجديدة .

إن هذه القيم الإنسانية اسقطت الاستعمار ، وكما إن هذه القيم أسقطت السخرة .

ولم تكف هذه القيم الإنسانية بأسقاط هذين منهجين وإنما كانت إيجابية في تعبيرها عن روح العصر ومثلها العليا حين فتحت بالعلم مناهج أخرى للعمل من أجل التقدم .

أن الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم .

إن أي منهاج آخر لا يستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود . والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون ذلك طريقاً إلى التقدم يقعون في خطأ فادح .

ان رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف . ثم يعد قادرا على أن يفود الانطلاق للاقتصادى فى زمن تمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات .

ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا مسييلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة الى التقدم :

اولهما - انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحماية الحمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

ثانيهما - ان الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتتغنى أثرها وتتحول الى ذيل نهسا وتجر وطائها وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة .

ومن ناحية أخرى فان اتساع مسافة التخلف فى العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم يعد يسمح بأن يترك منهج التقدم للجهود الفردية العقوبة التى لا يحركها غير دافع الربح الأنانى ..

ان هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى .

ان مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم الا بثلاثة شروط :

١ - تجميع المدخرات الوطنية .

٢ - وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات .

٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

ومن الناحية الأخرى المقابلة لجانب زيادة الانتاج - وهى ناحية عدالة التوزيع - فان الامر يقتضى وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعى تعود بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع اليه وتكافح لى يقترب يومه .

أن العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن يتروك لعفوية راس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة

كذلك فإن إعادة توزيع ثائص العمل الوطنى على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية ، مهما صدقت أن ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول إليها أن تحقق أهدافها ، وهذه النتيجة هي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه ثائصها طبقا لخطة محددة .

أن هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية .

أن سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا نستلزم تأمين كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها وإنما يمكن الوصول إليها بطريقتين :

أولهما : خلق قطاع عام وقادر ، يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا .

أن ذلك الحل الاشتراكى هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التى تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

أن التخطيط الاشتراكى الكفاء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية

بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لكي تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .

انه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ، ثم هو في الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ، ومد هذه الخدمات إلى المناطق التي افترسها الإهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذي فرضته أئانية الطبقات المتحكمة المستعيلة على الشعب المناضل .

والتخطيط من هذا كله ينبغي أن يكون عملية خلق علمي منظم يجيب على جميع التحديات التي تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن . . لكنه عملية تحقيق الأمل .

ومن ثم فإن التخطيط في مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة التي يكمن في حلها نجاح العمل الوطني ماديا وإنسانيا ، هذه المعادلة هي :

كيف يمكن أن نزيد الإنتاج ؟

وفي نفس الوقت نزيد الاستهلاك في السلع والخدمات .
هذا مع استمرار التزايد في المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة .

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية تتطلب إيجاد تنظيم ذي كفاية عالية وقدرة يستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفاءتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الإنتاج .

أن هذا التنظيم مطالب بأن يدرك أن غاية الإنتاج هي توسيع نطاق الخدمات ، وأن الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الإنتاج .

وأن الصلة بين الإنتاج والخدمات وصرعتها وسهولة جريانها يصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ولحياة كل إنسان فرد فيه .

أن هذا التنظيم لا بد له أن يعتمد على مركزية في التخطيط وعلى

لامركزية في التنفيذ تكفل وضع برامج الخطة في يد كل مجموع
الشعب وأفراده .

ان الجزء الأكبر من الخطة نتيجة لذلك كله يجب أن يقع على
القطاع العام الذي يمتلكه الشعب بمجموعه .

ان ذلك ليس ضمانا لحسن سير عملية الانتاج في طريقها المحدد
من اجل الكفاية ، وانما هو في ذات الوقت تحقيق للعدل باعتبار
أن هذا القطاع العام ملك للشعب بمجموعه .

ان النضال الوطني لجمهير الشعب هو الذي صنع نواة القطاع
العام بتصميمه على استرداد المصالح الاحتكارية الاجنبية وتأمينها
واعادتها الى مكانها الطبيعي والشرعي وهو الملكية العامة للشعب كله

كذلك فان هذا النضال الوطني - حتى في ابان معركته
العسكرية المسلحة ضد الاستعمار ، اضاف لهذا القطاع العام كل
الاموال البريطانية والفرنسية في مصر ، وهي الاموال التي سلبت
من الشعب تحت ظروف الامتيازات الاجنبية .

وفي العقود التي استباحت فيها حرمة الثروة الوطنية لتكون
نهباً للمغامرين الاجانب .

كذلك فان هذا النضال الوطني - في مسعيه الى الحرية
الاجتماعية وفي اقتحامه نكل مراكز الاستغلال الطبقي - هو الذي
ضم الى هذا القطاع العام الجزء الأكبر من ادوات الانتاج وذلك بقوانين
يوليو ١٩٦١ ونوريتها العميقة المعبرة عن ارادة التغيير الشامل
في مصر .

ان هذه الخطوات الجبارة التي مكنت القطاع العام من أداء
قوره الطبيعي في قيادة التقدم ، رسمت خطوطاً واضحة للعالم كما
أرست حدوداً أملاها الواقع الوطني وفرضتها الدراسة الدقيقة
لظروفه وإمكاناته وأهدافه .

ان هذه الخطوط والحدود يمكن اجمالها فيما يلي :

أولا - في مجال الانتاج عموما :

● يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج - كالسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحري والبري والجوى وغيرها من المرافق العامة في نطاق الملكية العامة للشعب .

ثانيا - في مجال الصناعة :

● يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية في غالبيتها ، داخلية في إطار الملكية العامة بسبب : إذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة في هذا المجال فإن هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفي ظله .

● يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما عن الاحتكار وإذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة في مجالها فإن القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

ثالثا - في مجال التجارة :

● يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب وفي هذا المجال فإن تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها في إطار القطاع العام . وان كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك في تجارة الصادرات وفي هذا المجال ، فإن القطاع العام لا بد أن تكون له الغالبية في تجارة هذه الصادرات منعاً لاحتمالات التلاعب وإذا جاز تحديد نسب في هذا النطاق فإن القطاع العام لا بد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسؤولية الجزء الباقي منها .

● يجب أن يكون للقطاع العام دور في التجارة الداخلية ، ولا بد للقطاع العام على مدى السنوات الثمانية القادمة - وهي المدة المتبقية من الخطة الاولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل

فى عشر سنوات - ان يتحمل مسئولية ربح التجارة الداخلية على الأقل متعا للاحتكار ليفسح مجالا واسعا فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى ، على ان يكون مفهوما بالطبع ان التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل الى حد الاستغلال تحت أى ظروف من الظروف •

رابعا - فى مجال المال :

● يجب ان يكون المصارف فى اطار الملكية العامة ، فان المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة أو المفسامة . كذلك فان شركات التأمين لابد ان تكون فى نفس اطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها ،

خامسا - فى المجال العقارى :

● يجب ان تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال .. و ملكية غير مستغلة تؤدي دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة اصحابها •

وفى مجال ملكية الارض الزراعية فان قوانين اصلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان ، على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للأسرة كلها أى للأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع •

على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول إليه خلال مرحلة السنوات الثماني القادمة وعلى أن تقوم الأسر التى تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضى الزائدة عن هذا الحد بضمن نقدى الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى أو للغير •

كذلك فى مجال ملكية المباني تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الايجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها - بوضع الملكية العقارية فى مكان يبتعد بها عن اوضاع الاستغلال ، على أن متابعة الرقابة أمر ضرورى وان كانت الزيادة فى

الاسكان العام والتعاونى سوف تسهم بطريقة عملية فى مكافحة اى محاولة للاستغلال فى هذا المجال .

ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ . بانعمل الاشتراكي العصيم الذى حققته - تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى .

ان هذه القوانين - امتداد لمقدمات سبققتها - كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن انمامها بالكفاية التى تست بها وبالجو السلمى الذى تحققت فيه . . نولا قوة ايمان الشعب : ولولا وعيه ، ولولا استنجماعه لكل قواه فى مواجهة حاسمة مع الرجعية استطاع فيها أن يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعسة ويؤكد سيادته على مقدرات الثروة فى بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة والطريقة الحاسمة التى نمت بهما ، والجهود الموفقة الشجاعة التى بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب العاملين فى المؤسسات التى انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين فى الفترة الحرجة التى أعقبت عملية التحويل الواسعة المدى - قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها . .

ان ذلك كله اذ يؤكد تصميم الشعب على امتلاك مقدراته ، يثبت فى الوقت نفسه مقدرة الشعب على توجيهها واستعداداه بالعناصر المخلصة من أبنائه . . لتحمل أصعب المسئوليات وأكثرها دقة . .

ومن المؤكد ان الاجراءات التى أعقبت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية .

لقد تمت - بعد ان بدت محاولة الانتفاض الرجعى على الثورة الاجتماعية - عملية حاسمة لازالة رواسب عهد الاقطاع والرجعية والتحكم . .

ان هذه العملية قطعت الطريق على كل محاولات التسلسل والدوران من حول أهداف الشعب ولحساب المصالح الخاصة للفئات التي حكمت وتحكمت من المراكز الطبقية الممتازة .

ولقد أكدت هدد الاجراءات - يعنى الحراسة - أن الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالي سواء كان طبقيا موروثا أو كان طفيليا انتهازيا . . على أنه من الواجب ألا يستقر في اذهاننا أن الرجعية قد تم الخلاص منها الى الأبد .

ان الرجعية ما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد يغريها بالتصدي للتيار الثوري الجارف ، خصوصا في اعتمادها على الفلول الرجعية في العالم العربي المسنودة من جانب قوى الاستعمار .

ان اليقظة الثورية كفيلة تحت كل الظروف بسحق كل تسلسل رجعي مهما كانت أساليبه ومهما كانت القوى المساعدة له .

وانه لمن الأمور البالغة الأهمية أن نتخلص نظرتنا الى التأميم من كل الشوائب التي حاولت المصالح الخاصة أن تلصقها به .

ان التأميم ليس الا انتقال أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك ضربة للمباعدة الفردية - كما ينسادی أعداء الاشتراكية - وانما هو توسيع لآطار المنفعة وضمان لها في الحالات التي تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكي الذي يتم لصالح الشعب

كذلك فان التأميم لا يؤدي الى خفض الانتاج ، بل ان التجربة اثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر مسئوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء في تحقيق أهداف الانتاج أو في رفع مستواه النوعي . وحتى اذا وقعت خلال عملية التحول الكبيرة بعض الأخطاء فلا بد لنا أن ندرك أن الأيدي الجديدة التي انتقلت اليها المسئولية في حاجة الى المران على تحمل مسئولياتها . ولقد كان محتما على أي حال أن تنتقل المصالح الكبرى الوطنية الى الأيدي الوطنية حتى وإن اضطررنا الى مواجهة صعوبات مؤقتة .

وليس التأميم - كما تنادى بعض العناصر الانتهازية - عقوبة
تحل برأس المال الخاص حين ينحرف ، ولا ينبغي بالتالى ممارسته
فى غير أحوال العقوبة .

إن نقل أداة من أدوات الانتساج من مجال الملكية الفردية الى
مجال الملكية العامة أكبر من معنى العقوبة وأهم .

على أن الأهمية الكبرى لعلقة على دور القطاع العام لا يمكن
أن تلغى وجود القطاع الخاص .

إن القطاع الخاص له دور فعال فى خطة التنمية من أجل
التقدم ، ولا بد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره .

والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه ، وبأن يشق
لعمله طريقاً من أجله الخلاق لا يعتمد - كما كان فى الماضى - على
الاستغلال التفضيلى .

إن الأزمة التى وقع فيها رأس المال الخاص قبل الثورة تنبع
فى واقع الأمر من كونه وارثاً لعهد المفاشرين الأجانب الذين ساعدوا
على نزوح ثروة مصر الى خارجها فى القرن التاسع عشر .

لقد تعود رأس المال الخاص أن يعيش وراء أسوار الحماية
العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب - كذلك تعود السيطرة
على الحكم بغية التمكن له من مواصلة الاستغلال

ولقد كان عبئاً لا فائدة منه أن يدفع الشعب تكاليف الحماية
ليزيد أرباح حفنة من الرأسماليين ليسسوا فى معظم الأحوال غير
واجهات محلية لمصالح أجنبية تريد مواصلة الاستغلال من وراء
مستار . .

كذلك فإن الشعب لم يكن بوسعه أن يقف مكتوف اليدين الى
الأبد أمام تناورات توجيه الحكم لصالح القلة المتحكممة فى الثروة
ولضمان احتفاظها بمراكزها الممتازة على حساب مصالح الجماهير .

ان التقدم بالطريق الاشتراكي هو تعميق للقوائم التي تستند اليها الديمقراطية السلمية وهي ديمقراطية كل الشعب .

ان صنع التقدم بالطريق الرأسمالي - حتى وان بصورنا امكان حدوثه في مثل الظروف العالمية القائمة الآن - لا يمكن من الناحية السياسية الا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكره لها .

ان عائد العمل في مثل هذا التصور يعود كله الى فئة من الناس يفيض المال لديهم لدرجة أن تبذره في ألوان من الترف الاستهلاكي يتحلى حرمان المجموع .

ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقي ، والقضاء على كل أمل في التطور الديمقراطي .

لكن الطريق الاشتراكي - بما يتيح من فرص لحل الصراع الطبقي سلميا ؛ وبما يتيح من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات - يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص .

ان الطريق الاشتراكي بذلك يفتح الباب للتطور الحتمي سياسيا من حكم ديكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله .

ان تحرير الانسان سياسيا لا يمكن أن يتحقق الا بانهاء كل قيد للاستغلال يحد من حريته .

ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية ، وبهما معا نستطيع أن نحلق الى الآفاق العاليه التي تتطلع اليها جماهير الشعب .

الباب السابع

الانتاج والمجتمع

لقد مضى الى غير رجعة ، ذلك الزمن الذي كان مصر الامة العربية ، وشعوبها ، وأفرادها ، يتقرر في العواصم الأجنبية وعلى موائد المؤتمرات الدولية او في قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار .

ان الانسان العربى قد استعاد حقه في صنع حياته بالثورة ،
ان الانسان العربى سوف يقرر بنفسه مصر امته على الحقول الخصبة وفي المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة .

ان معركة الانتاج هي التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الانسان العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس .

ان الانتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية، تعويضاً للتخلف واندفاعاً للتقدم ، ومقلنة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والاعداء ونهرهم جميعاً وتحقيق النصر فوق شراذمهم المنحدرة .



والهدف الذى وضعه الشعب المصرى امام نفسه ثورياً بمضاعفة الدخل القومى مرة على الاقل كل عشر سنوات ، لم يكن مجرد شعار ، وانما كان حاصلاً صحيحاً لحساب القوة المطلوبة لمواجهة التخلف ، والسابق الى التقدم مع مراعاة التزايد فى عدد السكان .

ان مشكلة التزايد فى عدد السكان هي اخطر العقبات التى

تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة .

واذا كانت محاولات تنظيم الاسره بغرض مواجهه مشكلة تزايد السكان تستحق اصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة ، فان ضرورة الاندفاع نحو زيادة الانتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة تحتم أن نحسب لهذا الامر حسابا فى عملية الانتاج بصرف النظر عن الآثار التى يمكن أن تترتب على تجربة تنظيم الأسرة .

ان مضاعفة الدخل كل عشر سنوات تسمح بنسبة نمو اقتصادى تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة ، رغم هذه المشكلة المعقدة .

ان مقدرة الشعب المصرى يجب أن توضع موضع الاختبار ايجابيا بالتزامه هذا الهدف الذى ينبغى وضعه دائما امام النضال الوطنى ؛ بل ان المقياس الحقيقى للارادة الوطنية يرتبط ارتباطا مباشرا باختصار مدة مضاعفة الدخل القومى الى اقل من عشر سنوات بكل المسافة التى يطيق الجهد الوطنى تحملها .

ان الوصول الى ذلك الهدف ممكن بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، ودون ما تضحية بالأجيال الحية من المواطنين لمصلحة الأجيال التى لم تولد بعد .

ان امكانية تحقيق هذا الهدف لا تعترض قواهم تحت ضغط المسئولية ، وانما كل الذى تتطلبه منهم هو العمل المنظم والأمين فى اطار الأهداف الانتاجية للخطة ، وبوحى من الفكر الاجتماعى الذى يرسم لها طريقها الى صنع المجتمع الجديد ، وما يمكن لهذا الفكر أن يطوره من قيم اخلاقية جديدة ومعان انسانية متفتحة للحياة نابضة بها .

ان ذلك يتطلب جهودا جبارة فى ميادين تطوير الزراعة والصناعة وهياكل الانتاج الأساسية اللازمة لهذا التطوير . وبالذات طاقات القوى المحركة ووسائل المواصلات .

ان التطبيق العربى للاستراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها الى مجال الملكية العامة ، وانما هو يؤمن

ـ استنادا الى الدراسة والى التجربة ـ بالملكية الفردية للأرض
فى حدود لا تسمح بالاقطاع .

ان هذه النتيجة ليست مجرد استسياف مع حنين الفلاحين
العاطفى لتحويل الى ملكية الارض ، وانما الواقع ان هذه النتيجة
نبعت من الظروف الواقعية للمشكلة الزراعية فى مصر والتي أكدت
قدرة الفلاح المصرى على العمل اخلاق ، اذا ما توفرت له الظروف
الملائمة .

ان كفاية الفلاح المصرى ـ على امتداد تاريخ طويل عميق
بالخبرات المكتسبة من التجربة ـ قد وصلت فى قدرتها على استغلال
الأرض الى حد متقدم ، خصوصا اذا ما أتاحت له الفرصة للاستفادة
من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف الى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التاريخ توصلت
الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لأعتد مشاكلها ، وفى
مقدمتها الرى والصرف وهما فى مصر الآن ومنذ زمان طويل فى
أطار خدمات العامة .

ومن هنا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى
تحويل الأرض الى الملكية العامة . وانما هى تستلزم وجود الملكية
الفردية للأرض ، وتوسيع نطاق هذه الملكية بإتاحة الحق فيها لأكبر
عدد من الأجراء ، مع دعم هذه الملكية بالتعاون الزراعى ، على
امتداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها .

ان التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذى لم
يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب ، وانما الآفاق
التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

انها تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعى ، الذى أثبتت
التجارب نجاحه الكبير ، وتساهل عملية التمويل التى نحمى الفلاح
وتحرره من المزاين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر
من ناتج عمله ، وتصل به الى الحد الذى يمكنه من استعمال أحدث
الآلات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج . ثم هى حتى التسويق

الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضا عن عمله • وجهده ، وكده المتواصل •

ان المواجهة الثورية لمشكلة الارض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك •

لقد كان ذلك هو الهدف من قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ •

كذلك فان هذا الهدف - فضلا عن أهداف زيادة الانتاج - كان من القوى الدافعة وراء مشاريع الرى الكبرى والتى أصبح رمزها العتيد سد أسوان العالى الذى خاض الشعب فى مصر صنوف الحروب المسلحة ، والاقتصادية ، والنفسية ، لكى يبنيه •

ان هذا السد أصبح رمزا لارادة الشعب وتصميمه على صنع الحياة ، كما أنه رمز لارادته فى اقامة حق الملكية لجموع غفيرة من الفلاحين ، لم تستح لها هذه الفرصة عبر قرون طويلة ممتدة من الحكم الاقطاعى •

ان نجاح هذه المواجهة الثورية لمشكلة الزراعة . هذه المواجهة القائمة على زيادة عدد الملاك ، لا يمكن تعزيزه الا بالتعاون الزراعى والا بالتوسع فى مجالاته الى الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة للأرض اقتصادا قويا نشيطا •

ان هناك بعد ذلك كله ثلاثة آفاق ينبغى أن تنطلق اليها معركة الانتاج الجبارة من أجل تطوير الريف :

الأول : الامتداد الأفقى فى الزراعة ، عن طريق قهر الصحراء والبوار ••

ان عمليات استصلاح  الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة •

ان الحضرة يجب أن تفتح مساحتها مع كل يوم على وادئ النيل ، وينبغى الوصول الى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من

ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه ، الى حياة خلابة لا تهدر هباء ولا ضيع .

ان هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ، ليملكوا شئ ارض وطنهم ، والمستقبل يحمل مع كل جيل جديد أفواجا من المتطلعين بحق ، الى ملكية الارض .

الثاني : هو الامتداد الرأسي فى الزراعة ، عن طريق رفع انتاجيه الأرض المزروعة .

ان الكيمياء الحديثه قد منست بوريا طرق الزراعة واساليبها وذلك بواسطة الأسمدة ، والمبيدات الحشرية ، واستنبات أنواع جديدة من البذور .

كذلك فان هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم المنظم تمكن من تنمية الثروة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعى لتفلاح دعما محققا .

كذلك فان هناك احتمالات كبيرة وراء إعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على أساس نتائج هذه الدراسة .

الثالث : ان تصنيع الريف - اتصالا بالزراعة - يفتح فيه ابعادا هائلة لفرص العمل ، وينبغى أن نذكر دائما أن الصناعة بالتقدم الآلى ، ليست فى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدي العاملة على الأرض الزراعية ، وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن حق العمل - فى حد ذاته - هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الانسان وقيمه .

لذلك فان مشكلة العمالة يجب أن تجد جزءا من حلولها فى الريف ذاته وتصنيع الريف فضلا عن قدرته على رفع قيمة الانتاج الزراعى يعزز العناصر العاملة فى الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الانتاج الزراعى فى جميع مراحله .

ان تطوير عملية الانتاج فى الريف سوف يساعد فى نفس الوقت على ايجاد القوى البشرية المنظمة التى نستطيع بدورها تغيير شكل الحياة فيه تغييرا ثوريا وحاسما .

ان التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الانسانية فى الريف لمواجهة مشاكله .

كذلك نقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة المقنعة وأهملت بالسلبية طاقاتهم .

ان هذه القوى هى الخلايا التى نستطيع أن ننسج خيوط الحياة فى الريف من جديد وتصنع منها قماشاً حضارياً يقرب القرية الى مستوى المدينة .

ان وصول القرية الى المستوى الحضارى ليس ضرورة عدل فقط . ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية .

ان المدينة مسئولة مسئولية ضمير ومصير عن العمل الجاد فى القرية من غير تعال عليها ، ومن غير خيلاء .

ان وصول القرية الى مستوى المدينة الحضارى - وخصوصا من الناحية الثقافية - سوف يكون بداية الوعى التخطيطى لدى الأفراد . وهو الوعى الذى يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التى تعترض التنمية وتهدهدها وهى مشكلة تزايد عدد السكان .

ان الادراك العميق لضرورة التخطيط فى حياة الفرد ، سوف يكون هو الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان ، وهو الذى يغير من حالة الاستسلام القدرى حيالها ، ويضع مكانها الشعور بالمسئولية واقامة الاقتصاد العائلى على أساس من الحساب .

ان الصناعة هى من الدعامات القوية للكيان الوطنى . وهى القادرة على الوفاء بأعظم آمال نى التطوير الاقتصادى والاجتماعى .

والصناعة هي الطاقة الخلاقة التي تستطيع أن تتجاوب مع التخطيط الواعي المدروس ، وتقى ببرامجـه دون ما عوائق غير منظورة ، تصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فهي القادرة في أسرع وقت على توسيع قاعدة الانتاج توسيعا ثوريا حاسما .

ان اتجاهنا الى الصناعة يجب أن يكون واعيا ، وأن يأخذ في اعتباره جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، في معركة التطوير الكبرى .

فمن الناحية الاقتصادية :

ينبغي أن يكون اتجاهنا الى آخر ما وصل اليه العلم .
ان حصولنا على أدوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سنية . وانما هو يكفل أيضا تعويضنا عن التخلف ، ويعطي الصناعة المصرية الجديد الذي تأخذ به مركز امتياز يعوض الذي بدأ فيه غيرنا في وقت لم تكن آلات الانتاج قد وصلت فيه الى ما هي عليه الآن من تفوق .

وينبغي في هذا المجال أن يطرح الرأي القائل بأن استخدام الآلات الحديثة سوف لا يفتح المجال كاملا للعمالة باعتبار أن هذه الآلات الحديثة - خصوصا بالتقدم الذي وصلت اليه - لا تحتاج الى قوة عمل واسعة .

ان ذلك الرأي قد يكون صحيحا في المدى القريب ، ولكن اثره يتلشى تماما في المدى الطويل . فان الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الانتاج .

وهذا هو الذي يكفل بدوره غزو الآفاق الجديدة في التصنيع وبالتالي يتيح فرصا أوسع للعمالة .

ان مجالات العمل الصناعي في مصر ليست لها حدود .

أن الصناعة المصرية تقدر أن تمد العمل المبدع الخلاق ، الى أقصى الأرض المصرية .

أن مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية مازالت تحتفظ بالكثير من أسرارها .

ولقد طال إهمال مساحات شاسعة من الأرض ، لم تزد الجهود التي وجهت إليها حتى الآن ، عن مجرد خدوش على سطحها .

أن العمل العلمى الصناعى وحده هو القادر على أن يجعل الأرض المصرية تبوح بكل أسرارها ، وتفيض بما فى باطنها من ثروات طبيعية ومعدنية لخدمة التقدم .

أن هذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا فقريا للصناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الانتاج الجديدة ، وأن أهمية خاصة يجب أن توجه الى الصناعات الثقيلة ، فيها يمكن أن يوضع الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه الصناعة الحديثة .

أن المواد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات التصنيع المحلية التى تكسبها قيمة مضافة فى الأسواق وهى بذلك تعزز قدرة الانتاج الصناعى كما أنها تفتح أبوابا واسعة للعمالة .

كذلك فإن الاهتمام الكبير يجب أن يصل الى الصناعات الاستهلاكية ، أن هذه الصناعات فضلا عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمل تسد جزءا هاما فى مطالب الاستهلاك . . . وتوفر مصائد قيمة من النقد الأجنبى ثم هى تتيح فى الوقت الحاضر فرصة للتوسع فى التصدير الى أسواق قريبة منا لم نصل فيها بعد الى مركز المنافسة فى الصناعات الثقيلة على المستوى العالمى .

والصناعات الغذائية - فى ضمن الصناعات الاستهلاكية - تقدر أكثر من أى سبيل آخر على دعم اقتصاديات الريف ، كذلك فإن فيها احتمالات كثيرة لأسواق فى الدول المتقدمة التى يرتفع فيها الطلب الاستهلاكى ، بارتفاع مستوى المعيشة فيها .

وبصورة شاملة ، فإن الصناعة يجب أن تضع فى برامجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام تصنيعا جزئيا . أو تصنيعا كاملا ، فإن ذلك يحقق أكبر الأهداف من عملية التطوير .

انه يحقق زيادة الانتاج ، ويحقق مواجهة مطالب الاستهلاك ،
كما أنه يتيح الفرص للأيدى القادرة على العمل ، والتي تطلبه كحق
انسانى مقدس ، وفى نفس الوقت فهو مصدر للنقد الأجنبى الذى
يواجه المطالب المتزايدة لمعركة التطوير .

ومن الناحية الاجتماعية :

فان الصناعة مسئولة عن اقامة التوازن الانسانى الذى لابد
منه بين مطالب الانتاج واحتياجات الاستهلاك .

ان الفلسفة التى قامت عليها سياسة التصنيع فى مصر حققت
هذا الهدف بالتوازن الذى أقامته بين الاتجاه الى الصناعة الثقيلة
وبين الاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية .

ان الصناعة الثقيلة هى دون شك القاعدة الثابتة للكيان
الصناعى الشامخ ، لكن بناء الصناعات الثقيلة - مع الأولوية المحقة
التي يجب أن تمنح له - لا يجب أن يوقف التقدم نحو الصناعات
الاستهلاكية .

ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه ، وتجنيدنا تجنيدا كاملا
لبناء الصناعة الثقيلة واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها
الثابت على تعويض حرمانها الطويل ، ثم هو يعطل - من غير مبرر
حقيقى - امكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة .

ومن ناحية أخرى فان الصناعة تطور شكل العمل فى مصر
بتطويرا ثوريا بعيد الأثر .

وان النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها
للتنظمة فى مصر ، كان السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت
عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ .

ان هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعمل ، ولم تجعل
العمل ملكا للآلات .

لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ، ولم يعد احد التروس فى
جهاز الانتاج .

ان هذه الحقوق الثورية كفلت حدا أدنى للأجور ، واشتركا
إيجابيا في الادارة يصاحبه اشتراك حقيقى فى أرباح الانتاج ، وذلك
فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للانسان العامل وعلى هذا
الأساس فقد أصبح يوم العمل هو سبع ساعات .

ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية . لابد ان يقابله
تغيير ثورى فى الواجبات العمالية .

ان مسئولية العمل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الانتاج
التي وضعها المجتمع كله تحت ارادته .

لقد أصبحت مسئولية العمل بأدوات الانتاج التي يتولى
الحفاظ عليها وتشغيلها بكفاية وأمان ، وبالأشتراك فى الادارة
والارباح - مسئولية كاملة فى عملية الانتاج .

ان ذلك الوضع الجديد لا يلغى دور التنظيمات العمالية ،
وانما هو يزيد من أهمية دورها ، انه يمد هذا الدور ويوسعه من
مجرد كونها طرفا مقابلا لطرف الادارة فى عملية الانتاج ، الى الحد
الذى يجعل منها قاعدة طبيعية فى عملية التطوير .

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية
عن طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم
رفع الكفاية الانتاجية للعمال . كذلك هى تستطيع ممارسة
مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع
مستواهم المادى والثقافى ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات
الاسكان التعاونى ، والاستهلاك التعاونى ، وتنظيم الاستفادة
المجدية صحيا ، ونفسيا وفكريا ، من أوقات الفراغ والاحازات
بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة .

ان مكانة العمال فى المجتمع الجديد ، لم يعد لها الآن من
مقياس غير انجاح عملية التطوير الصناعى ، وغير طاقتهم على العمل
من أجل هذا الهدف وغير كفايتهم فى الوصول اليه .

أن التوسع في طاقات القوى المحركة ، وفي إقامة هيكل الانتاج الرئيسية هو أساس الانطلاق نحو الاهداف الجديدة للانتاج، في الزراعة وفي الصناعة معا .

ان وصول القوى المحركة الى كل مكان في مصر هو شرارة الثورة القادرة على تحريك طاقات التغيير الجذري اقتصاديا واجتماعيا ، من التخلف الذي كان الى التقدم الذي يتطلع اليه النضال الوطني .

ان الوطن كله ينبغي أن تغطيه - بكفاية - شبكات السكك الحديدية والطرق والمطارات ، فان سهولة المواصلات ويسرها تستطيع ان تقوم بالمعجزات في تحقيق الوحدة الانتاجية في الوطن ومن ثم تؤدي الى وحدة الرخاء على أرضه دون عزلة تفرض على أجزاء منه .

ان اهتماما خاصا يجب أن يوجه الى الصناعات البحرية في بلد يقع في قلب العالم البحري ، ويطل على أعظم بحاره أهمية من نواحي الاقتصاد والسياسة وهما البحرين الأبيض والأحمر .



ان احتياجات الانتاج الصناعي في جميع النواحي تفتح إمكانيات كبيرة لرأس المال الوطني غير المستغل لكي يقوم - بجانب القطاع العام - بدور هام ومسئول في عملية الانتاج كلها .

بل ان استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعاليات الرقابة على الملكية الشعبية العامة ويقوم بدور عامل منشط لها بما يفتحه من مجالات المنافسة الحرة في اطار التخطيط الاقتصادي العام .

ان قوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١ لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص . وانما كان لها هدفان أساسيان :

الهدف الأول - خلق نوع من التكافؤ الاقتصادي بين المواطنين يحقق العدل المشروع ويقضي على آثار احتسكار الفرص للقلة غني

حساب الكثرة ، ويساهم في الوقت نفسه في عملية تذويب الفوارق بين الطبقات بما يعزز احتمالات الصراع السلمى بينها ويفتح الأبواب للحلول الديمقراطية للمشاكل الكبرى التى تواجه عملية التطوير .

والهدف الثانى - زيادة كفاية القطاع العام الذى يمكنه الشعب وتعزيز قدرته على تحمل مسئولية التخطيط وتمكينه من دوره القيادى فى عملية التطوير الصناعى على الأساس الاشتراكى .

ان هذين الهدفين قد تحققا بنجاح رائع ، يؤكد قوة الدفع الثورى كما يؤكد عمق الوحدة الوطنية .

ان تحقيق هذين الهدفين يزيل بقايا العقد التى صنعها الاستغلال الذى ألقى ظلالا من الشك على دور القطاع الخاص ، وبالتالي فان الطريق أمام هذا القطاع الآن لا تقيده غير القوانين الاشتراكية المعمول بها وحدها الآن أو ما قد تراه السلطات الشعبية المنتخبة مستقبلا من خطوات لازمة لدفع عملية التطوير .

ان الحدود الاشتراكية التى تم رسمها بدقة فى قوانين يوليو قد قضت على آثار الاستغلال ، وتركت الباب مفتوحا للاستثمار الفردى ، الذى يخدم المصلحة العامة للتطوير كما يخدم مصلحة أصحابه فى الربح المشروع بدون استغلال .

ان الذين يتصورون أن قوانين يوليو قد قيدت المبادرة الفردية يقعون فى خطأ كبير .

ان المبادرة الفردية يجب أن تكون قائمة على العمل وعلى المخاطرة ، وما كان قائما فى الماضى كان يعتمد على الانتهاز قبل العمل وعلى حماية الاحتكار الذى ينفى كل احتمال للمخاطرة وهى الحجة التى يستند اليها رأس المال الفردى فى نصيبه من الربح .

ومن ناحية أخرى فان المبادرة الفردية بالطريقة التى كانت قائمة بها لم تكن تقدر على مسئوليات الأمم المتحدة الوطنية فى إنعاش الاستثمارات الجديدة التى توجه الآن للصناعة تساوى أكثر من مائة مرة ما كان يوجه منها فى سنوات ما قبل الثورة . ان إعادة

توزيع الثروة لا تعرقل طريقة التنمية وانما هي تنشيطها من حيث هي تزيد عدد القادرين على الاستثمار .

ان رأس المال الفردي في دوره الجديد يجب ان يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه في ذلك شأن رأس المال العام ، وان هذه السلطة هي التي تشرع له وهي التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب ، وانها قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

انها على استعداد لأن تحميه .

ولكن حماية الشعب واجبها الاول .

أن رأس المال الأجنبي ودوره في الاستثمار المحلي أمر يمكن الاستطراد اليه في هذه المرحلة .

ان رأس المال الأجنبي تحيط به - في نظر الدول المتخلفة ، خصوصاً تلك التي كانت مستعمرات فيما مضى - سحب من الشكوك والريب .

ان سيادة الشعب على أرضه واستعادته لمقدرات أموره تمكنه من أن يضع الحدود التي يستطيع في ظلها أن يسمح لرأس المال الأجنبي بالعمل في بلاده .

ان الأمر يتطلب وضع أولويات هي في الواقع من خلاصة التجربة الوطنية ، كما أنها تأخذ في الاعتبار طبيعة رأس المال العالمي الذي يفضل دائماً أن يجري وراء المواد الخام البكر في مناطق لم تنهض للنهوض الاقتصادي والاجتماعي ، حيث يستطيع في ظروفها أن يحصل على أعلى نسبة من الفائدة .

ومن هنا فان التطوير الوطني - في الدرجة الاولى - يقبل كل المعونات الأجنبية غير المشروطة ، التي تساعد على تحقيق أهدافه . وهو يقبلها بكل العرفان الصادق لمقدميها مهما كانت ألوان أعلامهم .

وفي الدرجة الثانية فان التطوير الوطني يقبل كل القروض غير المشروطة التي يستطيع أن يفي بها دون عنت أو ارهاق .

والقروض - بالتجربة - طريقة واضحة في حدودها ، فان مشكلتها تنتهى تماما بعد سدادها وبعد سداد الفوائد المستحقة عليها .

والتطوير الوطنى - فى الدرجة الثالثة - مستعد للقبول باشتراك رأس المال الأجنبى فى أوجه نشاطه الوطنى كاستثمار ، على أن يكون ذلك فى العمليات الضرورية ، خصوصاً تلك التى تقتضى خبرات جديدة ، يصعب توفرها فى المجال الوطنى .

ان قبول استثمارات أجنبية معناه القبول باشتراك أجنبى فى ادارتها ، ومعناه القبول بتحويل جزء من أرباحها سنوياً - وإلى غير حد - الى المستثمرين ، وذلك أمر يجب الا يترك على إطلاقه .

ان الأولوية الأولى للمعونات غير المشروطة .

والمكانة الثانية للقروض غير المشروطة .

ثم يأتى دور القبول بالاستثمار الأجنبى فى الأحوال التى لا مفر فيها من قبوله فى النواحي التى تتطلب خبرات عالمية ، فى مجالات التطوير الحديث .

ان شعبنا فى نظرتة الثورية الواعية يعتبر أن المساعدات الأجنبية واجب على الدول السابقة فى التقدم نحو تلك التى مازالت تناضل للوصول .

بل ان شعبنا فى ادراكه لعبرة التاريخ يرى أن الدول ذات الماضى الاستعمارى ملزمة أكثر من غيرها ، بأن تقدم للدول المتطلعة الى النمو بعض ما نزعته من ثروتها الوطنية أيام كانت هذه الثروة نهبا مباحا للطامعين .

ان تقديم المساعدات واجب اختياري على الدول المتقدمة .

وهو أقرب ما يكون الى الضريبة الواجبة السداد على الدول ذات الماضى الاستعمارى تعويض به الدين استغلته عن طول استغلالها لهم .

أن الانتاج كله للمجتمع ، في خدمته ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .

والمجتمع ليس وصفا شائعا .

ان المجتمع هو كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وتربط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد عزيز لهم جميعا وللأجيال القادمة من أبنائهم وأحفادهم .

وغاية الانتاج الحقيقية هي توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون أعلام ارفاهية انتى ترفرف على المجتمع كله .

وبقدر اتساع قاعدة الانتاج ، وبقدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية التى يمكن أن تضاف اليها بالعمل الوطنى مع كل يوم تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرصة بين المواطنين .

ان تكافؤ الفرص وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية يمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها :

أولها : حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى . وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادي ، ولا بد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن . فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولا بد من التوسع فى التأمين الصحى ، حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

وثانيها : حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداداه ومواهبه .

ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها ، كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شىباب العمل الوطنى وازدانة أفكار جديدة اليه كل يوم ، وعنصر قائدة جديدة فى هياكله المختلفة .

ثالثها : حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداداه

ومع العلم الذى تحصل عليه - أن العمل فضلا عن أهميته
الاقتصادية فى حياة الانسان - تأثيره للوجود الانسانى ذاته .

ومن المبحتم فى هذا المجال أن يكون هناك حد أدنى للأجور
يكفله القانون ، كما أن هناك بكم العدل حدا أعلى للدخول تتكفل
به الضرائب .

رابعها : ان التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لا بد من
توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى
النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيه حقوقهم فى
الراحة المكفولة بالضمان .



ان الطفولة هى صناعة المستقبل ومن واجب الأجيال العاملة
أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح .

ان المرأة لا بد أن تتساوى بالرجل ولا بد أن تسقط بقضايا
الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق
وايجابية فى صنع الحياة .

ان الأسرة هى الخلية الأولى للمجتمع ولا بد أن تتوافر لها كل
أسباب الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى ،
مجددة لنسيجه متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال
الوطنى .



ان مجتمع الرفاهية قادر على أن يصوغ قيما اخلاقية جديدة
لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من العلل التى عانى منها
مجتمعنا زمانا طويلا .

كذلك فان هذه القيم لا بد لها أن تعكس نفسها فى ثقافة وطنية
حرة ، تفجر ينباع الاحساس بالجمال فى حياة الانسان الفرد الحر .



ان حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها في حياتنا الجديدة الحرة .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الإنسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .

ان رسالات السماء كلها في جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته .

ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة وانما ينتج التصادم في بعض الظروف من محاولات انرجعية ان تستغل الدين - ضد طبيعته وروحه - لعرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

لقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية ، ولكن الرجعية التي زادت احتكار خيرات الارض لصالحها وحدها . أقدمت على جريمة ستر مطاعمها بالدين وراحت تلتمس فيه مايتعارض مع روحه ذاتها لكي توقف بيار التقدم .

ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان في الحياة وفي الحرية ، بل ان أساس الثواب والعقاب في الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان . . ان كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين ببطيئة تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس وتحتكر ثواب الخير لقلّة منهم .

ان الله - جلّت حكمته - وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساسا للعمل في الدنيا وللحساب في الآخرة .

وينبغي لنا أن نذكر دائما أن حرية الانسان الفرد هي أكبر حوافزه على النضال .

ان العبيد يقدرزون على حمل الاحجار وأما الأحرار فهم
وحدهم القادرور على التحليق الى آفاق النجوم

ان الاقناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمان . والايمان بغير
الحرية هو التعصب . والتعصب هو الحساجز الذي يصد كل فكر
جديد . ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذي تدفعه
جهود البشر في كل مكان .

ان الحرية وحدها هي القادرة على تحريك الانسان الى ملاحقة
التقدم وعلى دفعه .

والانسان الحر هو أساس المجتمع الحر ، وهو بناؤه المقتدر .

ان حرية كل فرد - في صنع مستقبله . وفي تحديد مكانه
من المجتمع ، وفي التعبير عن رأيه ، وفي اسهامه الايجابي في قيادة
التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وآمله - حقوق أساسية
للانسان ولا بد أن تصونها له القوانين .

ولا بد أن يستقر في ادراكنا أن القانون في المجتمع الحر
خادم للحرية وليس سيفا مسلطا عليها .

كذلك لا بد أن يستقر في ادراكنا أنه لا حرية للفرد بغير
تحريره أولا من بوائن الاستغلال .

ان ذلك هو الأساس الذي يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى
الحرية السياسية ، بل هي مدخلها الوحيد .

ان القضاء على الاستغلال والتمكين للحق الطبيعي في الفرصة
المتكافئة ، وتذويب الفوارق بين الطبقات وانها سيطرة الطبقة
الواحدة ، ومن ثم ازالة التصادم الطبقي الذي يهدد الحرية الفردية
للانسان المواطن ، بل يهدد الحرية الكاملة للموطن كله . . بأن يفتح
من الثغرات في صفوف الشعب ما يتيح الفرصة للاخطار الخارجية
المتربصة بالموطن تريد أن تجره الى ميادين الحرب الباردة وتجعل
أرضه مسرحا لها وتجعل من شعبه وقودا للنار .

ان ازالة التصادم الطبقي ، الناشء عن المصالح التي لا يمكن

أن تتلاقى على الإطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين
اعتصرهم الاستغلال في المجتمع القديم ، لا يمكن أن يحقق تدويب
الفوارق مرة واحدة ، ولا يمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية
والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة •

ولكن إزالة هذا التصادم بإزالة الطبقة التي فرضت الاستغلال
يوفر إمكانية السعى إلى تدويب الفوارق بين الطبقات سلميا ،
ويفتح أوسع الأبواب للتبادل الديمقراطي الذي يقترب بالمجتمع كله
من عصر الحرية الحقيقية •

لقد كان ذلك هو أحد الأهداف الاجتماعية العظيمة التي
صممت إليها قوانين يوليو ووجّهت من أجله ضربتها الهائلة إلى مراكز
الاستغلال والاحتكار •

إن هذا العمل الثوري العظيم جعل إمكانية الديمقراطية
السليمة أمرا قابلا للتحقيق لأول مرة في مصر •

إن الكلمة الحرة ضو - كشف أمام الديمقراطية السليمة
وبنفس المقدار ، فإن القضاء الحر ضمان نهائي وحاسم لحدودها •

• إن حرية الكلمة هي المقدمة الأولى للديمقراطية •

• وسيادة القانون هي الضمان الأخير لها •

وحرية الكلمة هي التعبير عن حرية الفكر في أي صورة من
صوره •

كذلك فإن حرية الصحافة وهي أبرز مظاهر حرية الكلمة
يجب أن تتوافر لها كل الضمانات •

إن الديمقراطية السليمة ، بمفهومها العميق تزيل التناقض
بين الشعب وبين الحكومة حين تحولها إلى أداة شعبية، ولكن الصحافة
الحرّة يجب أن تكون رقيباً أميناً على أداة الإرادة الشعبية شأنها
في ذلك شأن المجالس النيابية •

كذلك فان سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويرا واعيا لمواده ونصوصه ، بحيث تعبر عن القيم الجديدة في مجتمعنا .

ان كثيرا من المواد التي مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها في جو اجتماعي مختلف ، وان اول ما يعزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة .

ان القانون أيضا - وهو في حد ذاته صورة من صور الحرية - لا بد أن يسايرها في اندفاعها الى التقدم ولا يجب أن تكون موانع قيودا تصد القيم الجديدة في حياتنا .

ان الطريق الى الحرية قد أصبح مفتوحا من غير عوائق ولا عوائق .

ان هذا المجتمع الجديد الذي يبنيه الشعب العربي في مصر على دعائم الكفاية والعدل يحتاج الى درع واق في عالم لم تصل مبادئه الأخلاقية الى مستوى تقدمه العقلي .

ان دور القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة ، هو ان تحمي عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية ، كما أنه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى .

من أجل ذلك فان الشعب يمح قواته المسلحة ما يجعلها دائما في وضع الاستعداد وفي مكان القوة وفي الموضع الذي تتمكن منه دائما أن تخدم أمانيه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفاني .

ان القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، يجب أن تملك تفوقا حاسما في البر والبحر والجو ، قادرا على الحركة السريعة في اطار المنطقة العربية التي تقع مسئولية سلامتها في الدرجة الأولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة . كذلك فان هذه القوات لا بد لها في تسليحها أن تساير التقدم العلمي الحديث، وان تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها اذا ما تحركت بالعدوان .

وليس من شك في أن التقدم الذاتي هو في جوهره أعظم أنواع الدفاع عن النفس ضد الأخطار المترتبة ، لكن علينا أن ندرك أننا نعيش في منطقة مفتوحة للإطماع الباغية . وإن من أول أهداف أعدائنا أن يحولوا دون بلوغنا مرحلة القوة الذاتية المحققة للتقدم حتى نظل دائما تحت رحمة التهديد .

إن الجمهورية العربية ، بالذات ، طليعة النضال العربي التقدمي . وقاعدته وقلعته المحاربة هي الهدف الطبيعي لجميع أعداء الأمة العربية وأعداء تقدمها .

إن قوى الاستعمار العالمي واحتكاراته تسعى إلى هدف ثابت هو وضع الأرض العربية الممتدة من المحيط إلى الخليج تحت سيطرتها العسكرية ، حتى تتمكن من مواصلة استغلالها ونهب ثرواتها .

ولقد وصل التآمر الاستعماري إلى حد انتزاع قطعة من الأرض العربية في فلسطين قلب الوطن العربي . واغتصابها - دون ما سند من حق أو قانون - لصالح إقامة فاشستية عسكرية لا تعيش إلا بالتهديد العسكري ، الذي يستمد أخطاره الحقيقية من كون إسرائيل أداة للاستعمار .

والجمهورية العربية المتحدة بالتاريخ وبالواقع ، هي الدولة العربية الوحيدة في الظروف الحالية ، التي تستطيع تحمل مسئولية بناء جيش وطني يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط العدوانية الاستعمارية الصهيونية .

إن مواصلة الزحف الشعبي نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي يجعل إقامة الجيش الوطني درعا حقيقيا للنضال ، وليس مجرد قشرة سطحية تغطي خطوط الحدود .

إن فعالية الجيوش الوطنية تكمن في القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية . فإن التقدم هو المستودع العظيم الذي يمد أداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية ، التي تتمكن بها من رد التحدي واحراز النصر وتعزيزه .

ويجب أن يكونَ نصباً عيِّناً دائماً ألا تغطي احتياجات الدفاع
على احتياجات التنمية .

إن الدفاع إذا لم تعززه التنمية ، لا يقدر على انصمود الطويل
للمعركة الممتدة .

لكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هي القلب الذي يغذي
اليد الضاربة للأمة بأسباب القوة والثبات ، ويمكنها من توجيه
الضربات القاضية إلى العدو مهما طالَّت المعركة .

إن مجتمعنا يؤمن أن الحرية للوطن وللمواطن ، تتوافر قبل
كل شيء بالسّلام القائم على العدل .

ولكن مجتمعنا مطالب - إلى الوقت الذي تستقر فيه مبادئه
العظيمة وتسود على العالم الذي نعيش فيه - أن يكون مستعد
بامتداد - من أجل حرية الوطن والمواطن - أن يدعم السّلام
بالقوة .

الباب الثامن

مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله

ان العمل الانساني الخلاق هو اوسيلة الوحيدة امام المجتمع لكي يحقق اهدافه .

انعمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة .

ان العمل الانساني هو المفتاح الوحيد للتقدم .

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للامل غير العمل الانساني .

لقد استطاعت مجتمعات اخرى في قرون سابقة ان تحقق انطلاقتها بتوفير الاستثمارات للتنمية الوطنية عن طريق نهج اموال المستعمرات واستغلال ثروات الشعوب وتسخيرها للعمل العبودي من اجل غيرها .

وفي مجتمعات اخرى تحقق الانطلاق تحت ظروف سخرت فيها الطبقة العاملة - بطريقة تتنافى مع الانسانية - لصالح الاحتكارات الرأسمالية الوطنية او الاجنبية .

كذلك تحقق في تجارب اخرى ، تحت ضغط بالغ القسوة على الاجيال الحية ، سلبها كل ثمار عملها من اجل الفد الموعود الذي لم تستطع ان تراه ، او وصلت اليه وهي تحمل على قلبها اقفالا من الكبت النفسي ، وتؤرق خيالاتها اشباح من الارهاب والطفان .

ان طبيعة العصر لاتحتمل ذلك كله الآن .

ان البشرية تنبعت الى شرور الاستعمار ونذرت نفسها للقضاء عليه .

والطبقة العاملة لايمكن ان تساق بالسخرة الى تحقيق اهداف الانتاج .

والطاقات المبدعة للشعوب تستطيع أن تصنع الغد دون أن
تساق اليه بحمامات الدم الجماعية .

أن التقدم العلمى يجعل الوصول الى الانطلاق بغير هذه
الوسائل البالية كلها أمراً ممكناً وقابلاً للتحقيق .

كذلك فإن طبيعة العصر ومثله العليا تجعل استعمال مثل
هذه الوسائل القديمة أمراً مستحيل الحدوث .

أن العمل الوطنى المنظم ، القائم على التخطيط العلمى هو
طريق الغد .

أن العمل الوطنى على أساس الخطة لابد أن يكون محدداً
أمام أجهزة الإنتاج على جميع مستوياتها . بل أن مسئولية كل
فرد فى هذا العمل يجب أن تكون واضحة أمامه حتى يستطيع أن
يعرف - فى أى وقت من الاوقات - مكانه فى العمل الوطنى .

أن ذلك يقتضى أن تتحول الخطة الشاملة - فى أهدافها
الاقتصادية والاجتماعية - الى برامج تفصيلية تكون فى متناول
يد أجهزة الإنتاج .

أن ذلك يقتضى ربط الإنتاج كما ونوعاً ، بحدود زمنية تلتزم
بها القوى المنتجة ، على أن تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات
المخصصة .

أن الكم والنوع فى عملية الإنتاج لايمكن فصلهما عن حساب
الزمن وحساب التكلفة . والا أفلت التوازن الحيوى لعملية
الإنتاج وتعرضت للاخطار .

والامر كذلك أيضاً فى برامج الخدمات .

أن وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة
كذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها - هو فضلاً عن
بكونه توزيعاً للمسئولية على نطاق الامة كلها بما يعزز احتمالات
الوصول الى الاهداف - هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية

بمعنى العمل الوطنى ، من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة ، الى وضوح ذهنى وعملى يربط الانسان الفرد فى نضاله اليومى بحركة المجتمع كلها ويشده فى اتجاه التاريخ ، كما انه يوجه به حركة التاريخ فى نفس اللحظة .

ان فلسفة العمل الوطنى يجب ان تصل الى جميع العاملين فى الوطن فى كافة المجالات . بل يجب ان تصل اليهم بالطريقة الاكثر ملاءمة بالنسبة لكل منهم .

ان ذلك يكفل دائما ان يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وان يكون الراى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبي .

ان الوضوح الفكرى اكبر مايساعد على نجاح التجربة . كما ان التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر فى الواقع وتتأثر به . ويكتسب العمل الوطنى من هذا التبادل الخلاق ، امكانيات اكبر لتحقيق النجاح .

وانه لمن الزم الامور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع ، يسهل حفظها للمستقبل ، كما انها تستكمل حلقة هامة فى الصلة بين الفكرة والتجربة .

انه من الامور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى ان يكتبوا افكارهم لتكون امام المسئولين عن التنفيذ ، كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ ان يكتبوا ملاحظاتهم لتكون امام المسئولين عن التوجيه .

ان ذلك امر لايمكن ان يترك للصدفة او الارتجال ، وانما ينبغى تنظيمه .

ان تنظيمه سوف يوفر للعمل الوطنى ذخيرة هائلة بغير حدود لآفاق الفكر ممتزجة بدقائق التنفيذ العملى . ان هذه الذخيرة سوف تسهم فى رفع رصيد الكفاية الوطنية وتعميم نطاق الاستفادة بها .

ان فترات التغير الكبرى بطبيعتها حافلة بالاعطال التى هى جزء من طبيعة المرحلة ، على ان التأمين الاكبر ضد هذه الاعطال

كلها هو ممارسة الحرية ، وخصوصا بواسطة المجالس الشعبية المنتخبة .

ان العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مسنوياته لا يمكن أن يصل سلما الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية .

ووسيلة الديمقراطية أن تتوافر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ، على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية .

كذلك فان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج ، وفوق كل أجهزة الادارة المركزية او المحلية .

ان ذلك يضمن للشعب باستمرار ، أن يكون سلطة تحديد اهداف الانتاج ، وأن يكون فى الوقت ذاته ساطة الرقابة على تنفيذها .

* * *

ان ممارسة النقد والنقد الذاتى يمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها دائما مع الاهداف الكبيرة للعمل .

ان اى محاولة لاختفاء الحقيقة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهاية نضال الشعب وجهده للوصول الى التقدم .

واذا سمحت القيادات الشعبية بأن يحدث ذلك فانها لا تكون مقصرة فى حق الشعب الذى صدرها للقيادة فقط ، وانما هى فى نفس الوقت تكون قد عزلت نفسها عن جماهيرها وفقدت اتصالها بها ، وسلمت بعدم قدرتها على حل مشاكلها ، وبالتالي يصبح لامفر أمامها من أن تتنحى أو يسقطها الشعب ويسحب منها ما أسلمه اليها من مسئولية القيادة .

ان حرية النقد البناء والنقد الذاتى الشجاع ، ضمانات

ضرورة لسلامة البناء الوطنى ، لكن ضرورتها أوجب ، فى فترات
التغير المتلاحق خلال العمل الثورى .

ان ممارسة الحرية على هذا النحو ليست لازمة فقط لحماية
العمل الوطنى . ولكنها لازمة لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان
للذين يتصدون له ، فممارسة الحرية على هذا النحو سوف
تكون الطريق الفعال لتجنيد عناصر كثيرة ، قد تتردد قبل المشاركة
فى العمل الوطنى ، والحرية هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على
مصلبيتها وتجنيدها اختياريا لاهداف النضال .

ان ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة لاعادة توزيع
الثروة الوطنية فى يوليو سنة ١٩٦١ لا تشكل خطرا على أمن
النضال الوطنى ، بل انها صمام الامان له ، فانها تخلق القوة
الشعبية القادرة على الانقضاء على كل محاولة للتآمر والقيام
بالتفاف يسلب الشعب ثمار نضاله .

كذلك فان ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل
الثورى ، وتوسع هذه القيادات وتدفعها دائما الى الامام ، وتخلق
قيادة من التفكير الجماعى القادر على هدم نزعات التحكم الفردى ،
ومن ثم فهى توفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى .

ان حرية القيادات يجب أن تستمد حقها من حرية القواعد
الشعبية ، ولا تستطيع القيادات أن تمارس عملها بالاكراه
والتعصب .

ان القيادة الحقيقية هى الاحساس بمطالب الشعب ،
والتعبير عنها وايجاد الوسائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء
الجهود المحققة لها .

ولا بد فى الدستور الجديد من تنظيم عملية رجوع القيادات
الشعبية الى قواعدهما ، وتأکید مسئوليتها أمام المنابع الاصلية
لقوتها . ولا بد لنا أن نذكر دائما أن القواعد الشعبية مفعمة
بالثورية الطبيعية وأن ثورية القواعد والحاجها الدائم من أجل التقدم
سوف يكون قوة دافعة لثورية القيادة .

ان تحريك طاقات الشعب الى العمل لا يجب ان يتم عن طريق اغراق الجماهير في الامل . ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الاهداف المرجوة من النضال ، لكنه من الزم الواجبات في تلك الفترة ان تتضح امام الشعب بجلاء صعوبة الوصول الى الاهداف المرجوة . ان مجرد التغيير الثورى في اوضاع المجتمع القديم لا يحقق احلام الجماهير ولكن الجهود المتواصلة هي وحدها القادرة على الوصول الى الاحلام .

وليس من حق احد في هذه المرحلة ان يخدع الجماهير بالمنى وانما تقتضى الامانة الثورية ان تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغا لامالها .

ان ذلك امر ينبغي وضعه موضع الاعتبار طول الوقت . وينبغى ان يصاحبه تقدير للتطلعات الكبرى للجماهير ، وتقدير في الوقت ذاته للروح المعنوية لدى المسئولين عن قيادة العمل تحقيقا لهذه التطلعات .

* * *

والمراعاة الفكرية خطر ينبغي التصدى له والقضاء عليه . ان الذين يجمدون الكفاح الوطنى بتفسيرات او قوالب تحد قدرته على الانطلاق ، او تشيع فيه روح التردد . انما يقللون من قوة المجتمع . بقدر ضعفهم وعدم قدرتهم على التفكير الخلاق ، المنبعث من الواقع الوطنى .

ان التقدم الوطنى لا يتحققه كلمات محفوظة عالية الرنين . ان تحرير الطاقات الخلاقة لاي شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ ، ويرتبط بالطبيعة ، ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة في العالم الذى يعيش فيه .

ليس هناك شعب يستطيع ان يبدأ تقدمه من فراغ ، والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته .

ان الخطر في المراعاة الفكرية في هذه المرحلة انما ينشأ من الارهاب المعنوى يعرقل التجربة والخطا .

والقيادات الجديدة المتصدية لتحريك التطوير الوطنى قوة هائلة - لا بد من حمايتها لتؤدى رسالتها الوطنية بالنجاح المطلوب .

ان الثروة التى يملكها هذا الوطن - صانع الحضارة - من الخبراء والفنيين فى جميع المجالات قيمة هائلة لا بد من الحرص عليها وتنميتها وحمايتها .

وفى بعض الاحيان فان هذه القيادات فى حاجة الى حمايتها من نفسها .

ان هذه القيادات قد تقع فى خطأ توهم ان المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى ، تحل خلال التعقيدات المكتبية والادارية .

ان هذه التعقيدات تضع اعباء جديدة على العمل الوطنى دون ان تساعد .

انها قادرة لو تركت لخطأ وهمها ان تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى ، وتجمد وصول نتائجه الى الجماهير التى تحتاج اليه . ان اجهزة العمل الادارى ترتكب غلطة العمر اذا ما تصورت ان اجهزتها الكبيرة غاية فى حد ذاتها . ان هذه الاجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ، وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير .

وبنفس المقدار فان التنازع على السلطات يؤدى الى شلل القيادات العاملة فى التطوير الوطنى ، اذ تصبح كل منها عقبة امام جهود الاخرى ، تجمد عملها وتلفى آثاره . كذلك فان تكديس سلطات كبيرة فى ايد قليلة يؤدى دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسؤولين عنها بالفعل امام الشعب .

لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقى للقانون الثورى الذى صدر بأن : « يكون هناك عمل واحد للرجل الواحد » ، ان ذلك لم يكن اجراء عدل فقط . . ، ولكنه كان محاولة للوصول الى ان يكون الفرد المناسب فى العمل المناسب لخبرته وقدرته .

والقيادات الجديدة لابد لها أن تعي دورها الاجتماعى . وأن
أخطر ما يمكن أن تتعرض له فى هذه المرحلة هو أن تنحرف ،
متصورة أنها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت
إليها امتيازاتها .

أن قيادة المشروعات الكبرى فى عملية التطوير فى حاجة أيضا
إلى أن تؤمن بأن الإشراف - حتى وإن لم تتبعه استفادة شخصية -
هو نوع من الانحراف ، فانه إهدار لثروة الشعب التى هى وقود
معركة التطوير .

والإشراف يشمل التضخم فى مصاريف الإنتاج التى لا مبرر
لها كما أنه يشمل فى الوقت ذاته عدم تقدير المسئولية فى دراسة
المشروعات الجديدة ، ويمتد إلى الإهمال فى التنفيذ بدون اليقظة
الواجبة لسلامة العمل .

أن تلك كلها من سمات مرحلة التغيرات الكبرى ومن أخطارها،
ولكن السيطرة عليها والحد من تأثيرها ممكن بممارسة الحرية .
أن العمل الثورى لابد له أن يكون عملا علميا .

أن الثورة ليست عملية هدم انتقاض الماضى ، ولكن الثورة
هى عملية بناء المستقبل .

ولذا تخلت الثورة عن العلم ومعنى ذلك أنها مجرد انفجار
عصبى تنفس به الأمة عن كبته الطويل ، ولكنها لا تغير من واقعها
شيئا .

أن العلم هو السلاح الحقيقى للإدارة الثورية ، ومن هنا
يبدأ الدور العظيم الذى لابد للجامعات ومراكز العلم على مستوياتها
المختلفة أن تقوم به .

أن الشعب هو قائد الثورة .

والعلم هو السلاح الذى يحقق النصر الثورى .

والعلم وحده هو الذى يجعل التجربة والخطأ فى العمل
الوطنى تقدما مأمون العواقب . وبدون العلم فان التجربة والخطأ

تصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة لكنها تخطيء عشرات
المرات .

ان مسئولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صنع
المستقبل لاتقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة .

ان السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع أن تثير حماسة
الجماهير ، لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل ، تحقيقا لمطالب
الجماهير .

ومن هذا التصور فان الجامعات ليست ابراجا عاجية
ولكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

ان قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق
الوحيد امامنا لتعويض التخلف ، بل ان النضال الوطنى اذا
ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع أن يمنح نفسه فرصة اعظم
للانطلاق تجعل التخلف السابق ميزة امام ما سوف يحققه
التقدم الجديد .

ان الامم التى ارغمت على التخلف . اذا ما استطاعت ان تبدأ
- الآن - معتمدة على العلم المتقدم . . تضمن لنفسها نقطة
بداية تفوق النقطة التى بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل .
ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع اشد فى اللحاق بهم والسبق
عليهم .

ان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصدى
شعبنا اليوم لمواجهتها لابد لها من حلول علمية .

على ان مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من
النضال ان تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

ان انعلم للعلم فى حد ذاته مسئولية لاستطيع طاقتنا الوطنية
فى هذه المرحلة ان تتحمل اعباءها .

لذلك فان العلم للمجتمع يجب ان يكون شعار الثورة الثقافية
فى هذه المرحلة ، على ان بلوغ النضال الوطنى لاهدافه سوف

يسمح لنا في مرحلة متقدمة من تطورنا بأن نساهم إيجابيا مع العالم في العلم للعلم .

وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبز المباشرة وحدها . أن ذلك يصبح تفسيراً ضيقاً لرغيف الخبز الذي نريده .

إننا لانستطيع أن نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن في عصر الذرة .

لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد كلفنا هذا التخلف - مع أن ظروف القهر الاستعماري الرجعي هي التي فرضته علينا - كثيراً وما زال يكلفنا الكثير . لكننا مطالبون الآن - وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا - أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه .

أن الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا .

ولكن الطاقة الذرية في خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات في معركة التطوير الوطني .

على أنه يتعين علينا أن نذكر دائماً أن الطاقات الروحية التي تستمدّها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضاري قادرة على صنع المعجزات .

أن الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة ، كما أنها تسليحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بهما جميع الاحتمالات ، وتظهر بهما مختلف المصاعب والعقبات .

وإذا كانت الاسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فإن الحوافز الروحية والمعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد .

الباب التاسع

الوحدة العربية

ان مسئولية الجمهورية العربية المتحدة في صنع التقدم وفي دعمه وحمايته تمتد لتشمل الامة العربية كلها .

ان الامة العربية لم تعد في حاجة الى ان تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها .

لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة واصبحت حقيقة الوجود العربي ذاته .

يكفى ان الامة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل .

ويكفى ان الامة العربية تملك وحدة التاريخ التي تصنع وحدة الضمير والوجدان .

ويكفى ان الامة العربية تملك وحدة الامل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير .

ان الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من اساسها - مستدلين بقيام خلافات بين الحكومات العربية - ينظرون الى الامور نظرة سطحية .

ان مجرد وجود هذه الخلافات هو في حد ذاته دليل على قيام الوحدة .

ان هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعي في الواقع العربي .

واللقاء بين القوى التقدمية الشعبية في كل مكان من العالم العربي . والتجمع الذي تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية

فى العالم العربى هو الدليل على وحدة التيارات الاجتماعية «
التي تهب على الامة العربية ، وتحرك خطواتها وتنسجها عبر
الحدود المصطنعة .

ان التقاء القوى التقدمية الشعبية على الامل الواحد فى كل
مكان من الارض العربية ، وتجمع القوى الرجعية على المصالح
المتحدة فى كل مكان من الارض العربية ، هو فى حد ذاته دليل على
الوحدة أكثر مما هو دليل على التفرقة .

ان مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذى كان يفرض
التقاء حكام الامة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين
الحكومات .

ان مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي
للوحدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة أصبحت فيها وحدة
الهدف هي صورة الوحدة .

ان وحدة الهدف حقيقة قائمة عند القواعد الشعبية فى
الامة العربية كلها .

واختلاف الاهداف عند الفئات الحاكمة هو صورة من صور
التطور الحتمى الثورى واختلاف مراحله بين الشعوب العربية .
لكن وحدة الهدف عند القواعد هي التي ستتكفل بسد
الفجوات الناشئة من اختلاف مراحل التطور .

ان وحدة الامة العربية قد وصلت فى صلابتها الى حد انها
أصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية .

ولا يمكن ان تدل أساليب الانقلاب العسكرى ، ولا أساليب
الانتهازية الفردية ، ولا أساليب الرجعية المتحكمة ، على شيء الا
على دلالتها بأن النظام القديم فى العالم العربى يعانى جنون اليأس،
وانه يفقد أعصابه تدريجيا وهو يسمع من بعيد فى قصوره المعزولة
وقع أقدام الجماهير الزاحفة الى أهدافها .

ان وحدة الهدف لابد أن تكون شعار الوحدة العربية فى
تقدمها من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية .

ولا بد أن ينبذ الشعار الذي جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطني هي مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار .

ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادرا على مواجهة الشعوب مباشرة وكان مخبؤه الطبيعي بحكم الظروف داخل قصور الرجعية .

ان الاستعمار نفسه دون ان يدري ساهم في تقريب يوم الثورة الاجتماعية ، وذلك حين توارى بمطامعه وراء العناصر المستغلة يوجهها ويحركها .

وليس من شك ان الثورات الاصلية تستفيد من حركات خصومها في مواجهتها ، وتكتسب منها قوة دافعة .

ان الاستعمار كشف نفسه وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه . واصبح محتما على الشعوب ضربهما معا ، وهزيمتهما معا . تأكيدا لانتصار الثورة السياسية في بقية أجزاء الوطن العربي ودعمًا لحق الانسان العربي في حياة اجتماعية أفضل لم يعد قادرا على صنعها بغير الطريق الثوري .



والعمل العربي في هذه المرحلة يحتاج الى كل خبرة الامة العربية مع تاريخها الطويل المجيد . ويحتاج الى حكمتها العميقة بقدر حاجته الى ثورتها وارادتها على التغيير الحاسم .

ان الوحدة لا يمكن - بل لا ينبغي - ان تكون فرضا ، فان الاهداف العظيمة للامم يجب ان تتكافأ أساليبها شرفا مع غاياتها . ومن ثم فان القسر باى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة .

انه ليس عملا غير اخلاقي فحسب . . ، وانما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، ومن ثم بالتالى فهو خطر على وحدة الامة العربية في تطورها الشامل .

وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص

من تطبيقها لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال
والمراحل وصولا الى الهدف الاخير .

ان اى حكومة وطنية فى العالم العربى - تمثل ارادة شعبها
ونضاله فى اطار من الاستقلال الوطنى - هى خطوة نحو الوحدة
من حيث انها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية
فى الوحدة .

ان اى وحدة جزئية فى العالم العربى تمثل ارادة شعبين
- او اكثر من شعوب الامة العربية - هى خطوة وحدوية
متقدمة ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد
يجدورها فى أعماق الأرض العربية .

ان مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة الى الوحدة
الشاملة .

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى فى رسالتها العمل
من أجل الوحدة الشاملة ، فان الوصول الى هذا الهدف ليساعد
عليه وضوح المسائل التى لا بد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما
فى هذه المرحلة من النضال العربى .

ان الدعوة السلمية هى المقدمة .

والتطبيق العلمى لكل ما تتضمنه الدعوة من مفاهيم تقديمية
للوحدة هو الخطوة الثانية للوصول الى نتيجة محققة .
ان استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه -
كما اثبتت التجارب - فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها
العناصر المعادية للوحدة كى تطعنها من الخلف .

ان تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب
ان تصحبه بكل وسيلة جهود عملية ملء الفجوات الاقتصادية
والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الامة
العربية . هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية
والاستعمارية .

ان جهودا عظيمة وواعية يجب ان تتجه ايضا الى فتح الطريق

أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها في محاولات التمزيق وتتغلب على بقايا التشتت الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين . وما تركته دسائسه ومناوراته من رواسب تحجب الرؤية الصافية في بعض الظروف .

والجمهورية العربية المتحدة - وهى تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية - لا بد لها أن تنقل دعوتها والمبادئ التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى ، ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .

وفى هذا المجال فإن الجمهورية العربية المتحدة لا بد لها أن تحرر على ألا تصبح طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى أى بلد عربى ، ان ذلك أمر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى أقل من مكانها الصحيح .

وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر أن واجبه المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية ، فإن هذه المساندة يجب أن تظل فى اطار المبادئ الأساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه الى أهدافه وفق التطور المحلى وامكانياته .

كذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة مطالبة بأن تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى العالم العربى .
انها مطالبة بأن تتفاعل معها فكريا من أجل التجربة المشتركة لكنها فى نفس الوقت لاتستطيع ان تفرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم .

ان قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال .

ان ذلك لا يؤثر - ولا ينبغى له ان يؤثر - على قيام جامعة الدول العربية ، وإذا كانت الجامعة العربية غير قادرة على ان

تحمل الشوط العربي الى غايته العظيمة البعيدة ، فانها تقدر على السير به خطوات

ان الشعوب تريد املها كاملا .

والجامعة العربية - بحكم كونها جامعة للحكومات - لا تقدر ان تصل الى ابعد من الممكن .

ان الممكن خطوة في طريق المطلوب الشامل .

ان تحقيق الجزء مساهمة في تقريب يوم الكل .

لهذا فان الجامعة العربية تستحق كل التأييد ، على الا يكون هناك - تحت أى ظرف من الظروف - وهم تحميلها اكثر من طاقتها العملية التي تحددها ظروف قيامها وطبيعته .

ان الجامعة العربية قادرة على تنسيق الوان ضرورية من النشاط العربي في المرحلة الحاضرة ، لكنها في نفس الوقت - تحت أى ستار وفي مواجهة أى ادعاء - لا يجب ان تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به .

الباب العاشر

السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة هي انعكاس أمين وصادق لعمله الوطني .

إن أي سياسة خارجية لأي وطن من الأوطان لا تكون انعكاسا أميناً وصادقاً لعمله الوطني . تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه وتصبح نفاقاً واتجاراً بالشعارات .

إن تلك هي المهزلة التي تقع فيها الحكومات الرجعية حين تحاول للتضليل أن تستعير سياسة خارجية براقية لا تكون صدى للمواقف الوطنية وتعبيراً عنه .

إن الشعوب الواعية تفضح هذه الحكومات وتقتص منها حساب الضلال الذي حاولت أن تزيفه عليها .

والسياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة انعكاس أمين وصادق لعمله الوطني ، تمتد في ثلاثة خطوط حفرت مجراها عميقاً ومستقيماً بنضال شعب بأسل صمد لكل أنواع الضغط وانتصر عليها .

إن الخطوط الثلاثة العميقة في السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة تعبيراً عن كل مبادئها الوطنية هي :

الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل ، وكشفه في جميع أقنعتة ، ومحاربته في كل أوكاره .

والعمل من أجل السلام لأن جو السلام وأحتمالاته هي إنفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطني .

ثم التعاون الدولي من أجل الرخاء ، فإن الرخاء المشترك

لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما أنه أصبح في حاجة الى التعاون الجماعى لتوفيره .



ان شعب الجمهورية العربية المتحدة في حربه ضد الاستعمار
ضرب مثلا حيا مازال أسطورة في تاريخ نضال الشعوب .

إن شعبنا كشف الاستعمار العثمانى وقاومه برعم التحايل
عليه بأستار الخلافة الاسلامية .

ثم قاوم شعبنا الغزو العرسى حتى أرغم المغامر الذى دوح
أوربا كلها على أن يرحل بالليل عبر البحر الابيض الى فرنسا .

ثم صمد لمؤامرات الاستعمار العالمى واحتكاراته الدولية التى
استعملت أسرة محمد على .

وتدافعت موجانه الثوريه واحدة أثر الأخرى حتى جرفت
أمامها - بعد سنوات طويلة من التضحيات النبيلة - كل الحواجز
التي أقامها الاستعمار على أرضه لحماية وجوده ، لقد واجه شعبنا
ثلاث امبراطوريات هي الامبراطورية : العثمانية . والفرنسية .
والبريطانية . وقاوم غزوها لبلاده وانتصر عليها .

ان شعبنا دفع خلال عشرات السنين بل مئاتها ثمنا هائلا
لانتصاره على الاستعمار ، لكنه فى النهاية حصل على النصر الذى
يرر أمام التاريخ ، كل التضحيات وشرف مقدارها .

وبعد النصر الثورى العظيم صباح ٢٣ يوليو . وفى طريق
الشعب الى التقدم الثورى ، داست الجموع المنتصرة بأقدامها بقايا
العهد الملكى الدخيل ، ودكت حصون الاقطاع . واجتثت جذور
الرجعية .

لقد كانت تلك كلها هى الركائز التى ثبت الاستعمار عليها
وجوده فوق أرضنا . وبانقضاء شعبنا عليها وتدميرها فان الوجود
الاستعمارى فقد حلقات اتصاله بأرض الوطن الطاهرة ، ومن ثم

كانت الخطوة الباقية هي ارغام قواته على الرحيل وراء البحر بعد أن طوت أعلامها ؛ وابتلعت كبريائهما .

أن شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار فاز بارغام القوى العدوانية على الجلاء مرتين في عام واحد هو عام ١٩٥٦ الفاصلي في نضالنا الوطني .

ان الاستعمار الذي جلا عن أرضنا - طبقا لاتفاق تم تنفيذه في يونيه سنة ١٩٥٦ - ما لبث أن عاد في اكتوبر من نفس العام متصورا أنه قادر على اخضاع ارادة شعبنا واذلاله واجباره على الركوع خضوعا لارادة المستعمرين .

ان شعبنا الذي عقد العزم على حماية استقلاله ، ورفض كل الحيل الاستعمارية التي حاولت أن تجره الى مناطق النفوذ . وقاد مقاومه هائلة في الشرق الاوسط كله ضد حلف بغداد حتى اسقطه ، لم يتردد في مواجهة العدوان المسلح الثلاثي الذي أقدمت عليه اثنتان من دول العالم الكبرى زحفت عليه من القاعدة الاستعمارية التي خلقتها المؤامرات الرامية الى ارباب الامة العربية وتمزيقها وهي اسرائيل .

ان الاستعمار في معركة السويس ، كشف نفسه ، وكشف قواعده وكشف أعوانه .

ان الاستعمار انقض على شعب مصر بالسلاح لان الشعب المصري حاول أن يحقق استقلاله ويبني تقسيمه من أحد موارده الوطنية التي طال استغلال الاستعمار له واحتكاره لكل عائلته وقيمه .

ان الشعب المصري باسترداده قناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته في الصميم ؛ وأثبت صلابته - بتحملة العنيد لتبعات اصراره الى حد قبول المعركة المسلحة - في وجه قوى زاحفة جرارة .

ان الشعب المصري - بشيائه الرائع وبقتاله المرير ضد الغزوة

استطاع أن يهز الضمير العالمي ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل
في التطور الدولي •

ولقد كان التحول الرائع في المعركة نقطة فاصلة في حركات
التحرير •

إن الشعب المناضل الذي كان يواجه الطغاة الكبار وحده ؛ لم
يعد وحيدا •

وانما انقلب الموقف رأسا على عقب ، نتيجة للمقاومة الوطنية
الباسلة •

إن الذين تجمعوا ضد شعبنا ليعزلوه ، وجدوا أنفسهم في
هزلة عن الدنيا كلها ، بينما وقفت شعوب العالم كلها مع شعبنا
تشدد أزره وتلوح له بأيديها تحية له وتضامنا معه •

إن الهزيمة المريرة التي منى بها الاستعمار في حرب السويس
انتهت عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة •

إن نهاية هذا العهد البغيض بالنسبة لكل شعوب العالم تحققت
بفضل نضال شعبنا •

إن الاستعمار الذي ما زال متمسكا بأهدافه غير اميلوبة •

إن شعبنا كان بالمرصاد لكل محاولات التنكر والتخفى وواصل
مطاردته لها وتجميع قوى الشعوب ضدها •

إن اصرار شعبنا على محاربة الاحلاف العسكرية - التي تريد
أن تجر الشعوب رغم ارادتها الى فلك الاستعمار - كان صوتا
هاليا بالحق ارتفع في جميع المجالات منها ومحنرا •

إن اصرار شعبنا على تصفية العلوان الاسرائيلي على جزء من
الوطن الفلسطيني ، هو تصميم على تصفية جيب من اخطر جيوب
المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب • وليس تعقب سياستنا
بالتسلل الاسرائيلي في افريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطان
الاستعماري مدمر •

أن أصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصري هو ادراك
صليم للمعزى الحقيقي لسياسة التمييز العنصري ، ان الاستعمار
في واقع امره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجبي ، بقصد
تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها ، وليس التمييز العنصري
الا لونا من ألوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها ، فان التمييز
بين الناس على أساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم .

ان الرق كان الصورة الاولى من صسور الاستعمار ، والذين
ما زالوا يباشرون أساليبه ، يرتكبون جريمة لا يقتصر أثرها على
ضحاياهم ، وانما يلحقون الاذى بالضمير الانساني كله وبما أحرزه
من انتصارات .

* * *

أن شعبنا لم يدخر جهدا في سعيه نحو السلام .

ان السعي نحو السلام قاد خطى شعبنا الى مراكز دولية
أصبح لها الآن من قوة الاشباع ما يضئ الطريق نحو السلام .

ان شعبنا الذي ساهم بكل اخلاص في أعمال مؤتمر باندونج
وانجاحه ، والذي شارك في أعمال الامم المتحدة وحاول عن طريق
هذه الاداة الدولية العظيمة دفع الخطر عن السلام - أثبت شجاعة
في الايمان بالسلام .

لقد تكلم من باندونج مع غيره من دول آسيا وافريقيا ، نفس
اللغة التي تكلم بها أمام الكبار الاقوياء في الامم المتحدة .

ان شعبنا في دعوته الى السلام وفي عمله لتوطيد احتمالاته
اشترك مع الجميع ، وواجه الجميع بقوة التعبير الحر .

ان شعبنا الذي شارك في الجهود الانسانية العظيمة المكرسة
لتحريم التجارب النووية ، وشارك ايجابيا في العمل من أجل نزع
السلاح . انما كان يصدر عن ايمان مطلق بالسلام . لأنه يؤمن
ايمانا مطلقا بالحياة .

ان شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه يحاول بنائها على ارضه .

ان صدقَ دعوته للسلام يتبع من حاجته الماسة اليه •

ان السلام هو الضمان الاكيد لقدرته على الاستمرار في معركة المقدسة من أجل التطوير •

ان العمل من أجل السلام هو الذي ملح شعبنا بشعار • عدم الانحياز والحياد الايجابي •

ان ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة من العالم هو نحية عظيمة لاخلص شعبنا في خدمة السلام ، ان الدعوة الاولى لاول مؤتمر لدول عدم الانحياز هي هذه الدعوة التي صدرت من القاهرة ولقيت استجابة رائعة لدى الكثير من الشعوب ، كانت في نفس الوقت تقديرا انسانيا للمنهسج الذي سلكناه في خدمة السلام بعد ايماننا به واخلصنا له •

بل ان الذين يحاولون اليوم استغلال شعار عدم الانحياز والحياد الايجابي ليستروا به أمام شعوبهم انحيازهم الى معسكرات الحرب والاستعمار - انما يقدمون اطراء غير مباشر لشعبنا الذي كان رائدا في رفع هذا الشعار عن ايمان ، وفي النضال من أجله - عن حاجة حقيقية اليه نابعة من صميم كفاحه لحرار التقدم •

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتداد طبيعي للحرب ضد الاستعمار ••• ضد الاستغلال •

وهو استطراد منطقي للعمل من أجل السلام ••• لتوفير الجو الامثل للتطوير •

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية الى الهدف النهائي الذي تسعى اليه سياستها الخارجية انعكاسا لنضالها الوطني •

ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والامم العساملة من أجل السلام العالي والرخاء الانساني •

ان الممارك الدولية التي خاضها شعبنا إنما كانت معسارك

دفاعية خاضها قتالا عن حقوقه المشروعة وحقوق الأمة العربية التي يشعر بانتمائه الحيوي اليها ، انتماء الجزء الى الكل .

ولقد رفع شعبنا - حتى في أحلك ظروف المعارك القاسية التي أرغم على خوضها - شعاره الخالد « السلام لا الاستسلام » ايمامة واضحة الى انه يقبل التعاون الدولي ولكنه يقاوم السيطرة .

ان شعبنا يؤمن ان الرخاء لا يتجزأ . وان التعاون الدولي من أجل الرخاء أقوى ضمانات السلام العالمي .

ان السلام لا يمكن أن يستقر في عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتاً مخيفاً ، ان السلام لا يمكن أن يستقر على حافة الهوة السحيقة التي تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التي فرض عليها التخلف .

ان الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثاني الذي يهدد السلام العالمي بعد الخطر الاول الذي يكمن في نشوب حرب ذرية مفاجئة .

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء هو الامل الوحيد في تطور مسلمي يقرب ما بين مستويات الأمم ويزرع المحبة بينها بديلاً عن مسموم الكراهية .

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء من جانب الدول المتقدمة هو التكفير الانساني الذي يشترك فيه المسئولون وغير المسئولين عن العصر الاستعماري .

ان التعاون الدولي يمتد على جبهة عريضة تحاول الجمهورية العربية أن تتحرك عليها .

انه يشمل فتح الاسرار العلمية للجميع . فان احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

كذلك هو يشمل الدعوة الى توجيه الذرة للسلام حتى تستطيع أن تخدم قضية التطور وتضيء جوانب التخلف المظلم .

كذلك هو يشمل التبشير بفكرة توجيه المبالغ الطائلة التي

توجه الى صنع الاسلحة النووية لتخدم الحياة بدلا من أن تترصد لها وتتربص بها .

كذلك هو يشمل الدعوة الى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الاقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من أجل التقدم .

ان شعبنا يمد نواياه المعززة بالاعمال لتحقيق التعاون الدولي عبر كل المحيطات والى كل الاقطار .

واذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة افريقية ويؤمن بتضامن اسىوى افريقى ؛ ويؤمن بتجمع من أجل السلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ، ويؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامى ويؤمن بانتمائه الى الامم المتحدة وبولائه لميثاقها الذى استخلصته آلام الشعوب فى محنة حربين عالميتين تخللتها فترة من الهدنة المسلحة .



ان الايمان بهذا كله لا يتعارض مع بعضه ولا يتصادم . وآثما هى حلقات سلسلة واحدة .

ان شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصير الامة العربية .

ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لافريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

ان شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن اعظم معارك التحرير الوطنى وهو أبرز سمات القرن العشرين .

ان شعبنا يعتقد فى السلام كمبدأ ، ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد .

أن شعبنا يعتقد في رسالة الادمان وهو يعيش في المنطقة التي
هبطت عليها رسالات السماء .

ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادئ الانسانية السامية
التي كتبتها الشعوب بدمائها في ميثاق الامم المتحدة .

ان فقرات كثيرة في هذا الميثاق قد كتبت بدماء شعبنا ودماء
غيره من الشعوب .

* * *

ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه
بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام

ان شعبنا يملك من ايمانه بالله ، وايمانه بنفسه ، مايمكنه من
فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق امانيه .

اعلان الميثاق

وفي ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ ، أقر المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الميثاق الوطني .

وتلا السيد الامين العام للمؤتمر اعلان الميثاق .

ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

ان شعبنا يملك من ايمانه بالله ، وايمانه بنفسه ، مايمكنه من فرض ارادته على الحياة ، ليصوغها من جديد وفق أمانيه .

ونحن أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية، الممثلين لقطاعات الشعب في الجمهورية العربية المتحدة .

والصادرين عن ارادة شعبية تبرم أمرها في اجماع ووحدة :

■ ايماننا منا بالله ، وبما أنزل من شريعة الحق والخير والسلام
■ وتقديسا لحق الانسان في العزة والكرامة ، وفي الكفاية والعدل .
■ واستمساكا بحق أمتنا في الحياة والتحرر والانطلاق .

وتثبيتا لخطانا على طريق ثورتنا الانسانية والاجتماعية والسياسية .

وسعيا الى تحقيق التكافل ، وتنويب الفوارق بين الطبقات .

وتوكيدا لمعاني الفضيلة والايثار في سلوك الفرد وصلات الجماعة .

وتجلية لطابعنا الشعبي وحياتنا الاصلية ، في اطار قيمنا الروحية الدينية والخلقية .

واعترازا بتراثنا في الماضي ، وجهادنا في الحاضر ، وعملنا من اجل المستقبل ،

**ويقينا باننا جزء لا يتجزأ من الشعب العربى ، وان أمتنا
العربية أمة واحدة •**

**وأداء لواجبنا التاريخى ، ورسالتنا الخالدة فى بناء السلام
الثقائم على العدل •**

**بدلك كله ، ومن أجل ذلك كله ، نقر هذا الميثاق ، ونعلنه
أطارا لحياتنا ، وطريقا لثورتنا ، ودليلا لعملنا من أجل المستقبل •**

**نعلن ميثاقنا ، ونعاهد الله على أن نستمسك بكل ما فيه من
معانى الحق والخير والعدل فى الحياة ، وأن نبذل كل ما أودعنا
الله من طاقة ، لنضع هذه المعانى جميعا موضع التنفيذ •**

« وعلى الله قصد السبيل »

قانون الامتياز الاستراكي العربي

المقدمة والأهداف

● منذ أن قامت الثورة ، ثورة ٢٣ يوليو ، وارتبطت بمبادئها الستة ، وانتقل نضال الشعب للتحويل الاشتراكي بعسد قرارات يوليو ١٩٦١ ، اقتضت مراحل الكفاح قيسام تنظيم شعبي ، هو الاتحاد الاشتراكي العربي ، ليكون أمينا وقادرا على المحافظة على مبادئ الثورة الستة ، والاندفاع بها الى الاهداف الكبرى التي حددها الميثاق .

● ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية ، التي تقود الجماهير ، وتعبر عن ارادتها ، وتوجه العمل الوطني ، وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم ، في ظل مبادئ الميثاق .

● وهو الوعاء الذي تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها .

● ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي - كتنظيم ميسمي شعبي - قوى الشعب العاملة ، ويتمثل فيه بحسالف هذه القوى في اطار الوحدة الوطنية .

أهدافه :

● تحقيق الديمقراطية السليمة ، ممثلة بالشعب وللشعب ، لتكون الثورة بالشعب في أسلوبها ، وللشعب في غايتها وأهدافها .

● تحقيق الثورة الاشتراكية التي هي ثورة الشعب العامل .

● دفع امكانيات التقدم توريا لصالح الجماهير .

● حماية الضمانات التي قررها الميثاق ، وهي :

★ كفالة الحد الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين في جميع التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بحيث يراعى في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي نفسه أن تكون نسبة العمال

والفلاحين ٥٠٪ على الأقل ، باعتبارهم أغلبية الشعب التي طال
حرمانها من حقوقها الأساسية .

★ مبدأ القيادة الجماعية .

★ دعم التنظيمات التعاونية والنقابية .

★ ارساء حق النقد ، والنقد الذاتي .

★ نقل سلطة الدولة إلى المجالس المنتخبة تدريجيا .

واجباته :

● أن يكون قوة ايجابية تدفع العمل الثوري .

● حماية مبادئ الثورة وأهدافها .

● تصفية آثار تحكم الرأسمالية والاقطاع .

● النضال ضد تسلل النفوذ الاجنبي .

● النضال ضد تسلل الرجعية التي تم اسقاطها .

● النضال ضد تسلل الانتهازية .

● مقاومة السلبية والانحراف .

● منع الارتجال في العمل الوطني .

مبادئ العمل :

★ ان الاتحاد الاشتراكي العربي يشكل الاطار السياسي الشامل
للعمل الوطني ، وتتسع تنظيماته لجميع قوى الشعب ، من فلاحين
وعمال ، وجنود ، ومثقفين ، ورأسمالية وطنية . على اساس الالتزام
بالعمل الوطني ، في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة، من قاعدة
التنظيم الى قيادته الجماعية .

● وضمانا لأن يؤدي هذا التنظيم الشعبي الى تحقيق اهدافه،
فان العلاقات ، سواء بين الاعضاء وبعضهم أو بينهم وبين تنظيماتهم،

تتطلب مجموعة من القيم والمبادئ ، ليسير الاتحاد الاشتراكي
العربي بقوة ايجابية نحو أهدافه الثورية .

● وأهم هذه المبادئ ما يلي

★ احترام الأقلية لارادة الأغلبية ، حتى لا يكون هناك أي
مجاز لقيام دكتاتورية في منظمات الاتحاد .

★ كسب ثقة الشعب عن طريق الاقتناع . وهذه الثقة هي
السبيل الى طاعة الجماهير لقيادتها طاعة ليست وليدة الخوف ،
ولكنها وليدة الاقتناع ، ولا تعطى للقيادات - في أي مستوى من
المستويات - حقوقا مكتسبة . تقيم دكتاتوريات داخل تنظيمات
الاتحاد .

★ النظام والطاعة في العلاقات بين القيادة والطليعة والجماهير
على أساس اخلاص القيادة الثورية ، وسلامة مخططاتها ، واخلاص
الطليعة الاشتراكية والاستعداد للبذل والتضحية ، واقتناع
الجماهير .

★ العمل على قيام علاقات سليمة بين منظمات الاتحاد وبين
الشعب العامل .

★ العمل على حل مشاكل الجماهير .

★ العمل على استمرار الدفع الثوري لدى الجماهير .

★ اطلاع الجماهير على حقائق الامور .

★ عدم فرض السلطة ، أو ممارسة أي نوع من التعالي على
جماهير الشعب العامل .

★ الاعتراف بالأخطاء والمبادرة الى اصلاحها .

● ان الاتحاد الاشتراكي العربي - وهو السلطة الشعبية -
يقوم بالعمل القيادي والتوجيهي ، وبالرقابة التي يمارسها باسم
الشعب ، بينما يقوم مجلس الامة - وهو سلطة الدولة العليا ، ومعه
المجالس النقابية والشعبية - بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد
الاشتراكي العربي .

● ان الاتحاد الاشتراكي العربي لا يحل محل النقابات او التعاونيات او منظمات الشباب ، وانما يعمل على القيام برسالته وتحقيق أهدافه بمساعدة هذه المنظمات على النحو الذي أوضحه الميثاق .

● ومن خلال منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي في جميع مسنوياتها يجد الميثاق - وهو بالنسبة لثورتنا نظريتها السياسية ، وبالنسبة لاشتراكيتنا فكرها الثوري - طريقه الى التطبيق العملي .

● وفي قيام الاتحاد الاشتراكي العربي بدوره القيادي ، وتحمل مسئوليات الطليعة ، ووقوفه حارسا على الضمانات التي كفلها الميثاق ، وممارسته لوظائفه بالاسلوب الديمقراطي ، وانبثاقه عن الجماهير ، وتمثيله لأمانيتها ، وتعبيره عن ارادتها - تحقيق لمبدأ سيادة الشعب ، وارساء لقاعدة أساسية من قواعد التنظيم السياسي الديمقراطي ، وهي أن الديمقراطية السليمة تصبح ، بالمنطق الاشتراكي ، وسيلة وغاية للنضال الوطني .

الباب الأول

عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي :

● مادة ١ :

عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي مفتوحة لكل مواطن من قوى الشعب العاملة تتوافر فيه الشروط التالية

- (أ) أن يكون من مواطني الجمهورية العربية المتحدة .
- (ب) أن تكون سنه ١٨ سنة على الأقل ، وله حق الانتخاب .
- (ج) أن يكون مواطنا صالحا غير مستغل ، ولم تصدر ضده أحكام مخلة بالشرف .
- (د) أن يؤمن بالميثاق ، ويتعهد بالعمل في منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، عاملا على تحقيق أهدافه .
- (هـ) أن يقدم طلبا كتابيا للانضمام لعضوية الاتحاد الاشتراكي العربي .

● مادة ٢ :

تكون عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة على الوجه الآتي :

- (أ) عضو عامل : وهو من له حق الترشيح لمنظمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، وحق انتخاب أعضاء هذه المنظمات ، ويسدد الاشتراك الذي تقرره اللجنة التنفيذية العليا .
- (ب) عضو منتسب : وهو الذي تحدد أوضاعه وفقا للقرارات التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا بنظام الأعضاء المنتسبين .

● مادة ٣ :

يقدم الطلب لعضوية الاتحاد الاشتراكي العربي في المؤسسة الجماهيرية التي يعمل بها أو ينتمي اليها مقدم الطلب، أو في الوحدة الأساسية التي يدخل في نطاقها محل إقامته العادية •

● مادة ٤ :

واجبات العضو العامل بالاتحاد الاشتراكي العربي هي :

- (أ) أن يكون متمسكا بالقيم الروحية والانسانية
- (ب) أن يطبق القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي •
- (ج) أن يحافظ دائما على وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي وتماسكه •
- (د) أن يبذل قصارى جهده في تنفيذ ما يقرره الاتحاد الاشتراكي العربي ، وما يكلف به من واجبات •
- (هـ) أن يدرس قرارات منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي باستمرار ، ويتولى شرحها للغير •
- (و) أن يقبل قرار الاغلبية ، حتى ولو كان مخالفا لرايه ، ويعمل على تنفيذه باخلاص وتفان •
- (ز) أن يكون قدوة حسنة لغيره ، ويكون مثالا للمواطن الاشتراكي ، يحتذى به في محيط عمله وفي تصرفاته •
- (ح) أن يعمل دائما على رفع مستواه الفكري والعقائدي • ويتعمق في فهم مبادئ الميثاق الوطني ، ويتولى شرحه للغير •
- (ط) أن يضحى دائما بمصلحته الشخصية في سبيل مصلحة الاتحاد الاشتراكي العربي ومصلحة الشعب •
- (ي) أن يمارس النقد الذاتي ، ويعمل على تصحيح أخطائه بروح طيبة •

(ك) ألا يطلب لنفسه أو لغيره امتيازات أو استثناءات •

(ل) أن يعمل على التعرف على محيطه المحلي ، وأن يقوم بالتوعية والتثقيف الاشتراكي العربي بين أفراد هذا المحيط بطريقة عملية ناجحة •

(م) أن يعمل على الاتصال الدائم بأفراد الشعب في نطاقه ، لتلمس رغباتهم واحتياجاتهم ، مع التعاون معهم في إيجاد الحلول المناسبة لهذه الرغبات والاحتياجات ، وشرح رأى الجماهير في الاتحاد الاشتراكي العربي •

(ن) أن يعمل على اكتشاف العناصر القيادية في مجتمعه المحلي، وأن يعمل على ضمها الى تنظيمه الفرعي ، ويساعد في توجيهها لقيادتها •

(س) أن يقف ، بكل قواه ، ضد أعداء الثورة الاشتراكية والقومية العربية وأعداء حريتنا واستقلالنا ، ويعتبر نفسه صاحب الثورة وصاحب الاتحاد الاشتراكي العربي •

● مادة ٥ :

للعضو العامل بالاتحاد الاشتراكي العربي الحق في :

(أ) أن ينتخب ويتقدم بالترشيح لعضوية المراكز القيادية داخل الاتحاد الاشتراكي العربي •

(ب) أن يشترك في المناقشة الحرة ، وأن يبدى رأيه في اجتماعات الاتحاد الاشتراكي العربي ومنظماته التي هو عضو فيها •

(ج) أن يرفع رأيه الى أى هيئة قيادية للاتحاد الاشتراكي العربي ، اذا كان مخالفا لقرار من قرارات الاتحاد • على أن يلتزم بتنفيذ هذه القرارات الى أن يتم البت في اعتراضه عليها •

(د) أن يتقدم بالاسئلة والاقتراحات الى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، وأن يوجه الانتقادات التي يرى أنها كفيلة برفع مستوى الاتحاد الاشتراكي العربي وتنظيماته •

(هـ) أن يوجه أى طلب أو شكوى لآى منظمة من منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى .

(و) أن يناقش العوامل المؤثرة على رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى لوحدة الاساسية ، ويشترك فى لجان البحث والدراسة للوصول الى الحلول المناسبة لها .

(ز) أن يناقش المسائل ، التى تتصل بسياسة الاتحاد الاشتراكى العربى وتحقيق أهدافه ، فى الصحافة .

الباب الثالث

التنظيم العام للاتحاد الاشتراكي العربي :

● مادة ٦ :

(أ) الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي العربي :

١ - الوحدة الأساسية هي قاعدة تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهي التي تتكون في القرية أو ما يماثلها ، وفي المؤسسة الجماهيرية . وتحدد هذه الوحدات وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٢ - يجوز أن تشكل ، الوحدة الأساسية بالقرية أو ما يماثلها أو المؤسسة الجماهيرية ، وحدات فرعية، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

(ب) منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي :

يشكل التنظيم العام للاتحاد الاشتراكي العربي كما يلي :

١ - مؤتمر ولجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الأساسية القرية أو ما يماثلها ، والمؤسسة الجماهيرية .

٢ - مؤتمر ولجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمدينة أو القسم أو المؤسسة الجماهيرية التي بكل منها أكثر من وحدة أساسية .

٣ - مؤتمر ولجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز .

٤ - مؤتمر ولجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة .

٥ - مؤتمر قومي عام ، ولجنة عامة ، ولجنة تنفيذية عليا للاتحاد الاشتراكي العربي للجمهورية .

الباب الثالث

منظمات الاتحاد الاشتراكي للوحدات الاساسية :

● مادة ٧ :

يشكل تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية من:

(أ) مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية :

١ - يعتبر أكبر سلطة للاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى الوحدة .

٢ - ويتكون من جميع الاعضاء العاملين بالوحدة الاساسية .

٣ - وينعقد دوريا ، مرة كل أربعة شهور ، أو في دورات غير هادية ، بناء على طلب، لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية ، أو ثلث عدد أعضاء المؤتمر .

(ب) لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية :

١ - لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي هي القيادة الثورية المطلبية للنشاط والعمل في الاتحاد الاشتراكي العربي . وهي الحلقة الاولى للاتصال بالشعب ، ومنها تتكون القاعدة لكل منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، والتي يتم عن طريقها الاتصال الدائم بين جميع منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي وجماهير الشعب العامل .

٢ - وتتكون لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الاساسية من عدد من الاعضاء العاملين بها ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٣ - ويشترك في انتخابها جميع الاعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة ؛ ويجرى انتخاب اللجنة كل سنتين .

٤ - وينتخب أعضاء اللجنة من بينهم أميننا وأميننا مساعداً .

٥ - وتجتمع اللجنة مرتين على الأقل شهرياً .

● مادة ٨ :

للجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الأساسية أن تشكل لجاناً للنشاط من بين الاعضاء العاملين بها . وذلك لمعاونتها في مباشرة أوجه نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي بالوحدة .

● مادة ٩ :

تتولى لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي الادارة اليومية لأوجه نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي في مجالها ، كما تقوم بتنفيذ التوجيهات التي تتلقاها من لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمستوى الأعلى ، وارسال التقارير الشهرية اليها . وأهم واجباتها :

(أ) توعية الجماهير سياسياً للعمل الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، ولدعم مبادئ القومية العربية ، والتعريف بالحقوق والواجبات ، وممارستها في كافة ميادين النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلية .

(ب) العمل على تنمية المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والروحي للجماهير ، والتعاون مع جميع الهيئات والمنظمات المحلية لتحقيق ذلك .

(ج) التعرف على حاجة ومشاكل جماهير الشعب العامل في المنطقة ، والعمل على حلها بالتعاون مع جميع المؤسسات والمنظمات المحلية ، وكتابة التقارير الموضحة لهذه الحاجات والمشاكل الى منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي الأعلى والدفاع عنها .

(د) حث الجهود لزيادة انتاج جميع الوحدات الانتاجية في منطقة الوحدة .

(هـ) محاربة الاستغلال بكافة صوره ، ومحاربة البيروقراطية

التي تعرقل حصول المواطنين على فرصهم المتكافئة في العمل ، أو في الخدمة ، أو في أي حق من الحقوق .

(و) نقل سياسة الاتحاد الاشتراكي العربي وخطته الى الاعضاء العاملين ، وإلى جماهير الشعب ، وتوعيتهم ، حتى يتمكنوا من المساهمة في تنفيذها .

(ز) التأكد من ان الاعضاء العاملين بالوحدة يؤدون الواجبات المنصوص عليها في القانون ، ومن ان الوحدة بمجموعها تعمل على قيام المجتمع الاشتراكي للمجتمع المحلي ، وتحقيق وممارسة الديمقراطية .

(ح)حث الاعضاء العاملين ومعاونتهم على الاشتراك والعمل في المؤسسات والمجالس التي تمارس فيها أنواع النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلية ، وملاحظة تنفيذهم مبادئ الميثاق وسياسة الاتحاد الاشتراكي العربي فيها ، وفقا لما تتطلبه حاجة الجماهير .

(ط) ملاحظة إتاحة الفرصة لكل الاعضاء العاملين لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في هذا القانون .

(ي) تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة .

الباب الرابع

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للمدينة أو القسم أو
المؤسسات الجماهيرية التي بكل منها أكثر من وحدة أساسية :

● مادة ١٠ .

يشكل تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي للمدينة أو القسم أو
المؤسسة الجماهيرية التي بكل منها أكثر من وحدة أساسية من :

(أ) مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمدينة أو القسم أو
المؤسسة الجماهيرية التي بكل منها أكثر من وحدة أساسية :

١ - يعتبر أكبر سلطة للاتحاد الاشتراكي العربي على هذا
المستوى .

٢ - ويتكون من أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكي العربي
للوحدات الأساسية الموجودة في نطاقه ، ومن عدد آخر من الأعضاء ،
وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا
للاتحاد الاشتراكي العربي .

٣ - وينعقد دوريا كل ستة شهور ، أو في دورات غير عادية،
بناء على طلب لجنته أو ثلث عدد أعضائه .

٤ - وينتخب المؤتمر من بين أعضائه لجنة الاتحاد الاشتراكي
العربي على هذا المستوى .

(ب) لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمدينة أو القسم أو
المؤسسة الجماهيرية التي بكل منها أكثر من وحدة أساسية :

١ - تتكون بالانتخاب من بين أعضاء مؤتمر الاتحاد الاشتراكي
العربي للمدينة أو القسم أو المؤسسة الجماهيرية التي بكل منها
أكثر من وحدة أساسية ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها

اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي • ويراعى ان تكون جميع الوحدات الاساسية ممثلة فيها .

٢ - ويجرى انتخاب اللجنة كل سنتين .

٣ - وينتخب اعضاء اللجنة من بينهم امينا وامينا مساعدا لها .

٤ - وتجتمع اللجنة مرتين على الاقل شهريا .

٥ - وتقوم اللجنة في مجالها بالاختصاصات والواجبات المنصوص عليها في المادة ٩ من هذا القانون ، وعلى الاخص بما تأتى :

(أ) تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي بها .

(ب) تولى الادارة اليومية لوجه نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي في مجالها .

(ج) مباشرة تنفيذ قرارات وتوجيهات لجنة الاتحاد على المستوى الاعلى ، وارسال التقارير الشهرية اليها .

الباب الخامس

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز :

● مادة ١١ :

تتكون منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى المركز من :-

(أ) مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز :

١ - يعتبر اكبر سلطة للاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى المركز .

٢ - ويتكون من مندوبين لجميع الوحدات الاساسية الموجودة في طاق المركز ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٣ - مدة المؤتمر سنتان ، ويجتمع دوريا كل ٦ شهور ، او في دورات غير عادية ، بناء على طلب لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز ، او ثلث عدد اعضاء المؤتمر ، او ثلث عدد لجان الوحدات الاساسية .

٤ - وينتخب المؤتمر من بين اعضائه لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز .

(ب) لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز :

١ - تتكون بالانتخاب من بين اعضاء مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٢ - ويجرى انتخاب اللجنة كل سنتين .

٣ - وينتخب أعضاء اللجنة من بينهم أميننا وأميننا مساعد
أو أكثر ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية
العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٤ - وتجتمع اللجنة مرتين على الأقل شهريا .

٥ - وتقوم اللجنة في مجالها بالاختصاصات والواجبات
النصوص عليها في المادة ٩ من هذا القانون ، وعلى الاخص بما يأتي :

(أ) تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز

(ب) تولى الادارة اليومية لوجه نشاط الاتحاد الاشتراكي
العربي في مجالها .

(ج) مباشرة تنفيذ قرارات وتوجيهات لجنة الاتحاد الاشتراكي
العربي للمحافظة ، وإرسال التقارير الشهرية اليها .

الباب الثاني

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة :

● مادة ١٢ :

تتكون منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى المحافظة من :

(أ) مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة :

١ - يعتبر أكبر سلطة للاتحاد على مستوى المحافظة ، ويتكون من مندوبين لجميع الوحدات الأساسية الموجودة في نطاق المحافظة ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٢ - مدة المؤتمر أربع سنوات ، ويجتمع دوريا كل ستة شهور ، أو في دورات غير عادية ، بناء على طلب لجنة الاتحاد بالمحافظة ، أو ثلث عدد أعضاء المؤتمر ، أو ثلث عدد منظمات الاتحاد بالمحافظة .

٣ - وينتخب المؤتمر من بين أعضائه لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة .

(ب) لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة :

١ - تتكون بالانتخاب من بين أعضاء مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٢ - ويجري انتخاب اللجنة كل أربع سنوات .

٣ - ويختب أعضاء اللجنة من بينهم أميناً وأميناً مساعداً أو أكثر ، للإشراف على أوجه نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي ومكاتبه الفنية، وذلك وفقاً للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٤ - وتجتمع اللجنة مرتين على الأقل شهرياً .

٥ - وتقوم اللجنة في مجالها بالاختصاصات والواجبات المنصوص عليها في المادة ٩ من هذا القانون .

وتتولى بصفة خاصة :

(أ) دراسة الشئون السياسية العامة ، وكذا موضوعات التخطيط العام ، في حدود توجيهات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

(ب) اختيار القياديين بالمحافظة ، وإعداد دورات تدريبية خاصة لهم .

(ج) الإشراف على نشاط تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي في جميع أنحاء المحافظة .

الباب السابع

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للجمهورية :

● مادة ١٣ :

تكون منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى الجمهورية من :

(١) المؤتمر القومي العام :

١ - يعتبر المؤتمر القومي العام أعلى سلطة بالاتحاد الاشتراكي العربي ، ويشكل وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٢ - مدة المؤتمر ست سنوات ، ويجتمع دوريا مرة كل سنتين ، أو في دورات غير عادية ، بناء على طلب اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي ، أو اللجنة التنفيذية العليا أو ثلث عدد أعضاء المؤتمر القومي العام .

٣ - ويختص المؤتمر القومي العام بالآتي :

(١) دراسة ومناقشة تقرير اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي .

(ب) دراسة سياسة الاتحاد الاشتراكي العربي وخطته العامة وإصدارها .

(ج) مراجعة وتعديل القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي ، اذا دعت الحاجة الى ذلك .

(٢) انتخاب واعفاء أعضاء اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي أو أمضاؤها الاحتياطيين .

(ب) اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي :

١ - اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي هي السلطة القيادية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي في الفترات ما بين انعقاد المؤتمر القومي العام .

٢ - تتكون بالانتخابات من بين أعضاء المؤتمر القومي العام « وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٣ - ويجري انتخاب اللجنة العامة كل ست سنوات .

٤ - تجتمع اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي مرتين في السنة ، على الأقل ، بدعوة من اللجنة التنفيذية العليا .

٥ - وتختص اللجنة العامة بما يأتي :

(أ) مباشرة تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر القومي العام .

(ب) مراقبة تنفيذ البرنامج الذي اقره المؤتمر القومي العام .

(ج) دراسة الموضوعات الرئيسية في السياسة الداخلية والخارجية .

(د) مناقشة خطة التنمية .

(هـ) اقرار الموضوعات التي تتعلق بتنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي .

(و) فحص ومناقشة تقارير لجان الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظات .

(ز) انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية العليا من بين أعضائها ، كما تنتخب عددا من الأعضاء الاحتياطيين ليتولوا عضوية اللجنة عند الحاجة .

(ج) اللجنة التنفيذية العليا :

١ - تتكون اللجنة التنفيذية العليا من عدد منتخب من بين أعضاء اللجنة العامة لا يزيد عن ٢٥ عضوا ، وتختص بما يأتي :

(أ) تنفيذ قرارات وتوجيهات اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي .

(ب) مباشرة اختصاصات اللجنة العامة في غير فترات انعقادها .

(ج) مباشرة التوجيه السياسي لمنظمات الاتحاد الاشتراكي العربي .

(د) دراسة التقارير التي ترد من منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي .

(هـ) البت في جميع الموضوعات المتعلقة بشئون الافراد .

(و) اصدار القرارات واللوائح التنفيذية والتنظيمية للقانون الاساسي .

(ز) الاشراف على معهد الاتحاد الاشتراكي العربي الذي تعقد فيه الدراسات العليا لأعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي .

٢ - تشكل اللجنة التنفيذية العليا من بين أعضائها لجنة دائمة تتولى مباشرة العمل اليومي في حدود السياسة المقررة للاتحاد الاشتراكي العربي .

٣ - تشكل اللجنة التنفيذية العليا ، من بين أعضاء اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي ، أمانة عامة تكون مسئولة عن جمع النواحي الادارية والتنظيمية بأجهزة الاتحاد الاشتراكي العربي .

٤ - كما تشرف على الادارات والمكاتب السياسية والفنية الموجودة برئاسة الاتحاد الاشتراكي العربي ، وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

الباب الثاني

الاجراءات النظامية

● مادة ١٤ .

على تنظيمات الاتحاد المختصة ان تحاسب أى عضو فى حالة الانحراف أو الخطأ .

وحق الدفاع مكفول للعضو الذى يوجه اليه اى اتهام .
وتنظم اللائحة ، التى تصدر بقرار من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ، تفاصيل الاجراءات النظامية .

● مادة ١٥ .

يحاسب عضو الاتحاد الاشتراكى العربى عما يأتى :

- (أ) الانحراف عن مبادئ الميثاق .
- (ب) الإهمال فى القيام بواجباته، أو الامتناع عن تنفيذ قرارات الاتحاد الاشتراكى العربى .
- (ج) العمل على تفتيت وحدة الاتحاد الاشتراكى العربى وتنظيماته .
- (د) الاضرار بمصالح الاتحاد الاشتراكى العربى وتنظيماته .
- (هـ) ارتكاب جريمة من الجرائم المخلة بالشرف .

● مادة ١٦ :

(أ) العقوبات التى يجوز توقيعها على العضو الذى ثبتت أدلته هى :

- ١ - التنبيه .

٢ - اللوم .

٣ - الايقاف لمدة محدودة .

٤ - الفصل من منظمات الاتحاد الاشتراكي العربى .

٥ - الفصل من العضوية العاملة .

(ب) وتنظم اللائحة سلطات توقيع هذه العقوبات والتصديق عليها .

● مادة ١٧ :

حق الطعن فى القرارات الصادرة بعقوبة ضد العضو مكفول على الوجه الذى تبينه اللائحة .

● مادة ١٨ :

(١) تشكل اللجنة التنفيذية العليا هيئة النظام للاتحاد الاشتراكي العربى من خمسة اعضاء من بين اعضاء اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربى ، وتختار خمسة اعضاء آخرين كأعضاء احتياطيين لهذه الهيئة .

(ب) تختص هيئة النظام للاتحاد الاشتراكي العربى بما يأتى:

١ - النظر فى الحالات التى تقع فيها مخالفات للقانون الاساسى للاتحاد الاشتراكي العربى ، أو الانحراف عن مبادئ الميثاق .

٢ - النظر فى التظلمات والطعون التى تقدم من الاعضاء الذين توقع عليهم عقوبة الفصل من منظمات الاتحاد الاشتراكي العربى ، أو من العضوية العاملة .

(ج) وتحدد اللائحة طريقة واجراءات مباشرة هذه

الاختصاصات .

الباب التاسع

احكام عامة

● مادة ١٩ :

تكون نسبة العمال والفلاحين ٥٠٪ على الاقل من مجموع الاعضاء ، طبقا لتعريف العامل والفلاح الذى جاء فى تقرير الميثاق . وذلك عند تشكيل تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى من الوحدات الاساسية ، الى ان يتم تكوين المؤتمر القومى العام ، وهو أعلى سلطة فى الاتحاد الاشتراكى العربى .

وتستثنى من تطبيق النسبة المتقدمة مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى للوحدات الاساسية فى المؤسسات الجماهيرية لهيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا ، والطلاب ، وموظفى وعمال الحكومة .

وتكون نسبة عدد الاعضاء العمال فى هذه المؤتمرات الى مجموع اعضائها هى النسبة التى على اساسها يحدد الحد الأدنى لعدد الاعضاء العمال بلجان الاتحاد الاشتراكى العربى لهذه الوحدات الاساسية .

● مادة ٢٠ :

تبين طريقة تمثيل القوات المسلحة ورجال الشرطة ورجال القضاء فى منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى بقرار من اللجنة التنظيمية العليا .

● مادة ٢١ :

لا يجوز الاشتراك فى أكثر من لجنة اتحاد واحدة من لجان الاتحاد الاشتراكى العربى .

● مادة ٢٢ :

(أ) في حالة خلو مكان أحد أعضاء أى لجنة من لجان الاتحاد الاشتراكي العربي لأى سبب ، يحل محله العضو الحاصل على عدد الأصوات التالية ، إلا اذا تعلل ذلك من الوجهة العملية ، فتجرى الانتخابات بناء على قرار من اللجنة التنفيذية العليا .

(ب) وفي حالة خلو مكان الأمين أو الأمين المساعد ، يجرى الانتخاب للمرة هذه الخلوات بواسطة اللجنة .

● مادة ٢٣ :

إذا انتقل العضو من وحدة جماهيرية الى وحدة أخرى ، أو تغير محل إقامته ، يصبح عضواً في الوحدة الجديدة ، وتحدد اللجنة التنفيذية العليا إجراءات ذلك .

● مادة ٢٤ :

للجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي، وكذا للجنة التنفيذية العليا (في غير فترات انعقاد اللجنة العامة) سلطة تعديل أو إلغاء أى قرار من منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي في المستويات الأدنى ، اذا كان فيها خروج على أهداف الاتحاد الاشتراكي العربي، أو السياسة المقررة له .

● مادة ٢٥ :

يمكن للجنة العامة أو اللجنة التنفيذية العليا أن تحل أى منظمة من منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، اذا اخلت بواجباتها المنصوص عليها .

● مادة ٢٦ :

(أ) لا تكون اجتماعات مؤتمرات ولجان الاتحاد الاشتراكي العربي - على كافة المستويات - صحيحة الا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء .

(ب) تصدر قرارات مؤتمرات ولجان الاتحاد الاشتراكي العربي - مع كافة المستويات - بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين
(ج) تحدد القرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي القرارات التي تحتاج الى تصديق من اللجان الاعلى .

● مادة ٢٧ :

(١) عضو اللجنة الذي يتخلف بدون سبب مقبول عن مواولة نشاطه في أعمال اللجنة لمدة ٦ شهور تسقط عنه عضوية تلك اللجنة .

(ب) والعضو العامل الذي لا يسدد اشتراكه لمدة ٦ شهور يزول عنه صفة العضوية .

● مادة ٢٨ :

تنظم العلاقة بين منظمات الشباب ومنظمات الاتحاد الاشتراكي العربي وفقا للقرارات التنظيمية التي تصدرها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

المشاق

الباب الأول :

الباب الثاني :

الباب الثالث :

الباب الرابع :

الباب الخامس :

الباب السادس :

الباب السابع :

الباب الثامن :

الباب التاسع :

الباب العاشر .

اعلان الميثاق

قانون الاتحاد الاشتراكي

صفحة

المقدمة والاهداف ١١٢

الباب الأول :

عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي ١١٧

الباب الثاني :

التنظيم العام للاتحاد الاشتراكي العربي ١٢١

الباب الثالث :

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي والوحدات الاساسية ١٢٢

الباب الرابع :

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للمدينة أو القسم
أو المؤسسة الجماهيرية التي بكل منها أكثر من وحدة
أساسية ١٢٥

الباب الخامس :

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز ١٢٧

الباب السادس :

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة ١٢٩

الباب السابع :

منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي للجمهورية ١٣١

الباب الثامن :

الاجراءات النظامية ١٣٤

الباب التاسع :

احكام عامة ١٣٦



**الاتحاد الاشتراكي العربي
التوجيه والدعوة الاشتراكية**

الدار القومية للطباعة والنشر
للدار شارع الصحافة - القاهرة

**الاتحاد الاشتراكي العربي
التوجيه والدعوة الاشتراكية**

الثنى ٢

**الدار القومية للطباعة والنشر
١١ شارع الصحافة - القاهرة**